م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 301/ 2020

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 23 آب ، 2020 23 August,

M E A K -Weekly Economic Report No. 301 /2020

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

تحية طيبة، أرسل لسيادتكم:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 301/ 2020

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية .

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 301/ 2020

الأحد 23 آب ، 2020 23 August,

Contents

أولاً – الاقتصاد العالمي:.....4
1 - تحذيرات من مضاعفات سلبية على اقتصاد بريطانيا في حالة بريكست دون اتفاق.....4
2 - أكبر 5 شركات تكنولوجيا أميركية تخسر 269 مليارا في ساعات 10
3 - الوظائف البريطانية تواجه أسوأ توقعات منذ ثلاثة عقود.....12
4 - كورونا يهدد الاقتصاد البريطاني بانكماش مرتفع مع تفاقم الديون 14
5 - توقعات باستمرار تراجع الاقتصاد البريطاني وانفتاح على خفض الفائدة.....21
ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:.....25
6 - Andrzej Malinowski: Nie Made in Poland, ale Invented…..25
7 - Wysoka cena jedności Unii Europejskiej.....27
8 - Szczyt Rady Europejskiej: Sukces czy porażka? [OCENIAJĄ POLITYCY].....32
9 - Sejm przegłosował poprawki do ustawy, której nie ma. Nowy podatek od 1 stycznia 2021 roku.....37
ثالثاً - الاقتصادات العربية:.....39
10 - الكويت أكبر المتضررين توقعات بانكماش لاقتصادات الخليج ..39
11 - لبنان المُحطَّم.. الأزمة الاقتصادية تهوي بالصحة النفسية لسكان البلاد وخشية من تفاقم الانتحار.....40

12 - أغضبت إسرائيل فتوقف الدعم.. قصة المساعدات العربية للسلطة الفلسطينية منذ نشأتها، ولماذا تشكو الآن؟.....45
13 - التقرير الأسبوعي لبنك عوده: تراجع مستمر لسعر صرف الدولار في السوق السوداء بعد تعميم المركزي.....52
14 - 879 مليون يورو خسائر الشركات العمومية الجزائرية جراء «كورونا» 56
رابعاً - الاقتصاد السوري:.....58
15 - قبل " قيصر" و أمريكا..هل نقصّ الأصابع التي عبثت بيننا بـ" سر الأمن الغذائي السوري" ؟؟.....58
16 - 645 مليار ليرة إجمالي الدين الداخلي في سورية خلال 8 أشهر 62
17 - الخماسية عودة لسابق العهد والأرقام تتحدث.....63
18 - عشر ملفات اقتصادية ساخنة تنتظر الحكومة القادمة: 65
19 - حديث الأربعاء الاقتصادي رقم (91) عنق الزجاجة(.....68
20 - ماذا سيحدث في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب ؟ 71
خامساً - أخبار اقتصادية قصيرة:.....73
1 - اقتصاد بريطانيا يبدأ التعافي بعد تراجع قياسي 73
4 - الحصة الأكبر في السوق المصرفية خلال الأزمة للمصارف الإسلامية الثلاثة.....75

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 301/ 2020

الأحد 23 آب ، 2020 23 August,

أولاً – الاقتصاد العالمي:

1 - تحذيرات من مضاعفات سلبية على اقتصاد بريطانيا في حالة بريكست دون اتفاق

- أحمد مصطفى صحافي متخصص في الشؤون الدولية

الخميس 11 يونيو 2020

قطاعات مختلفة ستتعرض للرسوم الجمركية الأوروبية وتوقعات بانخفاض التصدير للمنتجات

رغم محاولة حزب المحافظين طمأنة أنصار البقاء في أوروبا فإن الأضرار لا يمكن التهوين من تأثيرها (أ ف ب)

حذرت مؤسسة التصنيف الائتماني "موديز" من أن احتمال عدم التوصل إلى اتفاق بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي لترتيب العلاقات بعد خروج بريطانيا من أوروبا (بريكست) سيضاعف من المخاطر التي يتعرّض لها الاقتصاد البريطاني بالفعل نتيجة تبعات أزمة وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

وذكرت "موديز"، في تقرير لها الأربعاء، أن ذلك الاحتمال لم يحسب بعد ضمن معايير التصنيف الائتماني لبريطانيا، لكنه الآن أصبح متوقعاً. وقدّر تقرير المؤسسة أن الاقتصاد البريطاني سينهي العام في وضع صعب من ناحية تضاؤل حجمه وارتفاع العجز والدين والبطالة بسبب تبعات أزمة وباء

كورونا. ومن شأن بريكست من دون اتفاق نهاية العام أن يضاعف من تلك التبعات السلبية.

وطالب بعض الدول الأوروبية الأكثر تضرراً من البريكست من دون اتفاق المفوضية الأوروبية بضرورة احتساب ذلك الاحتمال في خططها للدعم المالي لدول الاتحاد لمواجهة أعباء أزمة وباء كورونا. وذكرت الـ"فاينانشيال تايمز" أن إيرلندا وبلجيكا انتقدتا اعتبار أن البريكست من دون اتفاق لا يدخل ضمن حزمة الدعم الأوروبية المقدّرة بنحو 852 مليار دولار (750 مليار يورو). واشتكت هولندا والدنمارك والنمسا وليتوانيا والمجر كذلك من عدم تعويض خسائرها المتوقعة من بريكست من دون اتفاق. وتظلّ إيرلندا وبلجيكا الأكثر تضرراً منه.

مفاوضات متعثرة

وزادت المخاوف من البريكست من دون اتفاق بعد فشل الجولة الرابعة من المفاوضات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي التي انتهت الجمعة في إحراز أي تقدم على صعيد القضايا التي جرى مناقشتها. وترفض بريطانيا التعهد بما يسمى "اتفاق مساواة"، أي التزام إجراءات ولوائح مثل تلك الأوروبية في ما يتعلق بقوانين ومعايير البيئة وسوق العمل والدعم الحكومي، مقابل أن تحصل على اتفاق تجارة من دون تحديد حصص أو فرض رسوم وتعريفة جمركية.

وتصرّ حكومة رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، على أن اتفاق المساواة يتعارض مع الهدف الأساسي للبريكست باعتبار تلك "أموراً سيادية" لبريطانيا. في المقابل لا ترغب المفوضية الأوروبية في إعطاء ميزة لبريطانيا يمكن من خلالها أن تغيّر تلك اللوائح والإجراءات بما يعطيها ميزة تنافسية استثنائية على الأسواق الأوروبية.

وحسب إجراءات خروج بريطانيا من الاتحاد، الذي تم رسمياً بنهاية يناير (كانون الثاني) الماضي، هناك مدة تفاوض تستمر حتى نهاية العام للتوصّل لاتفاق شامل يحكم العلاقة بينها وبين الاتحاد الأوروبي. وهناك مهلة لطلب تمديد فترة التفاوض تنتهي آخر يونيو (حزيران) الحالي. وتكرّر حكومة جونسون أنها لن تطلب تمديد فترة التفاوض. ويعني ذلك أنه بنهاية الشهر، ومع استمرار جمود المفاوضات، سيكون على بريطانيا الاستعداد لبريكست من دون اتفاق.

قطاعات متضررة

ومنذ استفتاء البريكست في 2016، قدّرت أكثر من دراسة، ومنها دراسات حكومية بريطانية، القطاعات الأكثر تضرراً من البريكست من دون اتفاق، وحصرتها في قطاع صناعة السيارات والصناعات الجوية والكيماويات. ذلك على أساس تعطّل سلاسل التوريد لتلك القطاعات المعتمدة على السوق الأوروبية.

لكن بما أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الرئيس لبريطانيا، فمن المتوقع أن يتأثر أغلب قطاعات الاقتصاد البريطاني نتيجة بريكست من دون اتفاق. ورغم محاولة المتحمسين للبريكست في حزب المحافظين الحاكم طمأنة أنصار البقاء في أوروبا في حزبهم، فإن الأضرار لا يمكن التهوين من تأثيرها الهائل على الاقتصاد. ففي العام الماضي بلغ نصيب أوروبا من تجارة بريطانيا (صادرات وواردات) نحو 557 مليار دولار (436 مليار جنيه إسترليني).

نقلت وكالة "بلومبيرغ" عن كارولين فيربرن، مدير اتحاد الصناعات البريطاني، قولها تعليقاً على احتمال بريكست من دون اتفاق "ستكون تلك نتيجة صادمة للأعمال والوظائف والثقة في الاقتصاد، بخاصة في سنوات

التحديات تلك.. بالنسبة إلى كثير من الشركات التي تكافح للاستمرار خلال الأزمة فإن مسألة تغيير فوضوي في العلاقة التجارية مع الاتحاد الأوروبي في غضون سبعة أشهر يصعب تحملها".

بالطبع تأتي صناعة السيارات في مقدمة القطاعات المتضررة من بريكست من دون اتفاق. فمصنع شركة نيسان اليابانية في سندرلاند، ويعمل به 6 آلاف بريطاني، قد لا يستطيع الاستمرار لأن الصادرات للاتحاد الأوروبي ستخضع لرسوم جمركية تصل إلى 10 في المئة.

وينسحب ذلك على بقية الشركات التي لها مصانع في بريطانيا التي تنتج مئات آلاف السيارات سنوياً. ينتج مصنع نيسان 347 ألف سيارة، وتويوتا في برناستون ينتج 148 ألف سيارة، أما فوكسهول في اليسمير بورت فينتج 62 ألف، بينما ينتج مصنع "بي ام دبليو- ميني" في أوكسفورد 222 ألف سيارة، وتنتج مصانع جاكوار لاند روفر 385 ألف سيارة. أما هوندا في سويندون فينتج 109 آلاف سيارة، سيتوقف إنتاجها العام المقبل إذ سيغلق المصنع أبوابه في 2021. وهناك أيضاً مجموعة أيرباص، التي ينتج مصنعها في ويلز أجنحة الطائرات ويوظف 13500 عامل، وستتعرض أيضاً للخسائر في حالة بريكست من دون اتفاق.

أما في قطاع التجزئة، فستعاني سلاسل محلات بريطانية، مثل تيسكو وموريسون وسينزبري، من زيادة أسعار المنتجات التي تبيعها للمستهلك البريطاني. فحسب أرقام رابطة التجزئة البريطانية، فإن 80 في المئة من الأغذية في محلات السوبرماركت في بريطانيا مستوردة من أوروبا. وفي حال بريكست من دون اتفاق ستفرض رسوم وتعريفات على منتجات مثل الزيتون والفطر والبرتقال تصل إلى 16 في المئة.

ومن أمثلة المنتجات الغذائية التي ستتعرض للرسوم والتعريفة الجمركية الأوروبية في حالة بريكست من دون اتفاق: عصير البرتقال بنسبة 30 في المئة، والجمبري 20 في المئة، والشوكولاتة 8 في المئة، وعسل النحل الطبيعي 16 في المئة.

وبالنسبة إلى قطاع الزراعة البريطاني فإنه يصدّر ثلثي إنتاجه تقريباً للاتحاد الأوروبي، وسيخضع هذا الإنتاج للرسوم والتعريفة في حالة بريكست من دون اتفاق. قد يعني ذلك انخفاض صادرات اللحوم والضأن بنسبة 40 في المئة، و15 في المئة في صادرات لحم الخنزير، ما يجعلها أقل تنافسية للمستهلك الأوروبي مع إغراق الفائض للسوق المحلية.

بالإضافة إلى الرسوم والتعريفة على المنتجات الزراعية، وسيكون على المزارعين البريطانيين استخراج شهادات صحية لصادراتهم، فضلاً عن التكلفة، مما سيعني تأخيراً إضافياً. والتأخير بالنسبة إلى منتجات تفقد صلاحيتها بسرعة يعني خسائر إضافية.

أيضاً، يشكّل قطاع الخدمات نحو 80 في المئة من الاقتصاد البريطاني، ويشمل صناعات مختلفة من التكنولوجيا إلى المحاسبة والخدمات القانونية والتأمين والاستشارات والتصميم المعماري إلى تصفيف الشعر. وفي حالة بريكست من دون اتفاق، سيصبح تقديم تلك الخدمات البريطانية في دول الاتحاد الأوروبي صعباً نتيجة الحاجة لالتزام لوائح وإجراءات مختلفة عما كان عليه الوضع وبريطانيا عضو في الاتحاد. كما أن الخدمات التي تحتاج شهادات ومؤهلات مثل المحاماة والتصميم المعماري لن يعترف بمؤهلاتها البريطانية في أوروبا، ما يجعل من الصعب على المهنيين في تلك الصناعات الخدمية العمل في دول الاتحاد من دون ترخيص جديد لمؤهلاتهم.

أما القيود على انتقال العمالة ستجعل من الصعب على بريطانيا استقدام العمالة في موسم حصاد الإنتاج الزراعي مثلاً. وقد شهد موسم جمع الفراولة أخيراً أزمة بسبب قيود الانتقال نتيجة إجراءات الوقاية من انتشار وباء كورونا. وستتضاعف تلك الأزمات مع بريكست من دون اتفاق.

منذ نتيجة استفتاء 2016، بدأت بنوك ومؤسسات مالية كبرى مثل "اتش اس بي سي" و"جيه بي مورغان تشيس" في الاستعداد لاحتمال خسارة ميزة العمل ضمن الاتحاد الأوروبي وبدأت نقل مكاتب ووظائف من لندن إلى فرانكفورت وباريس وغيرها من المدن الرئيسة في أوروبا.

ما زالت تلك البنوك والمؤسسات المالية الدولية، التي تتخذ من حي المال والأعمال في العاصمة البريطانية (سيتي أوف لندن) مقراً لها، تضغط من أجل اتفاق "معادلة" يسمح بتجارة المشتقات الاستثمارية المقدرة بتريليونات الدولارات بين بريطانيا وأوروبا تحت قواعد موحدة. وفي حال بريكست من دون اتفاق، وعدم التوصل حتى لاتفاق محدود للتجارة والخدمات المالية قبل نهاية العام ستنقل تلك البنوك والمؤسسات المالية المزيد من الوظائف والأعمال من بريطانيا إلى مدن أوروبية كي لا تخسر مزايا السوق الأوروبية.

https://www.independentarabia.com/node/126341/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%B9%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3%D8%AA-%D8%AF%D9%88%D9%86

2 - أكبر 5 شركات تكنولوجيا أميركية تخسر 269 مليارا في ساعات

"وول ستريت" تشهد أسوأ أداء يومي منذ مارس والمؤشرات تهوي بأكثر من خمسة في المئة

اندبندنت عربية الجمعة 12 يونيو 2020 (أ.ف.ب)

تصدّرت شركة "مايكروسوفت" قائمة الخمسة الكبار الخاسرين هوت أسواق الأسهم الأميركية بشدة في تعاملات نهاية الأسبوع الحالي، في ظل مخاوف المستثمرين من موجة إصابات جديدة بفيروس كورونا المُستجد، وتوقعات اقتصادية قاتمة من مجلس الاحتياطي الاتحادي. وتسببت هذه التراجعات في أن تتكبد أكبر خمس شركات أميركية تعمل في مجال التكنولوجيا خسائر بنحو 269 مليار دولار خلال 24 ساعة فقط.

وتراجعت مؤشرات الأسهم الأميركية الرئيسة الثلاثة نحو خمسة في المئة، في أسوأ يوم لها منذ منتصف مارس (آذار) الماضي، عندما انهارت الأسواق بفعل الإغلاقات الاقتصادية المفاجئة لاحتواء الجائحة، وقطع "ناسداك" موجة إغلاقات قياسية مرتفعة دامت ثلاثة أيام.

وشملت عمليات البيع جميع القطاعات الـ11 الرئيسة على المؤشر ستاندرد آند بورز 500، ليفقد كل منها ثلاثة في المئة أو أكثر. وقال بول نولته، مدير المحفظة لدى "كينجزفيو" لإدارة الأصول، "لا يوجد أي مبرر للشراء. البيع سيد الموقف".

5 شركات تخسر 269 مليار دولار في ساعات: وتشير البيانات إلى أن أكبر خمس شركات أميركية تعمل في قطاع التكنولوجيا خسرت ما يزيد على 269 مليار دولار من قيمتها السوقية في غضون 24 ساعة، إذ تراجع مؤشر

"داو جونز" نحو 6.9 في المئة خلال تعاملات أمس، كما فقد مؤشر "ستاندرد آند بورز 500" نحو 5.87 في المئة، ويعتبر هذا الأداء اليومي الأسوأ منذ الـ16 من مارس الماضي عندما تراجع جميع المؤشرات بأكثر من 11 في المئة في خضم تفشي وباء كورونا المستجد.

وتصاعدت المخاوف حول العالم من اندلاع موجة ثانية من وباء كورونا بالتزامن مع فتح عدد من الولايات الأميركية، مع حقيقة تجاوز عدد الإصابات للمواطنين الأميركيين مليوني شخص.

وتصدّرت شركة "مايكروسوفت" قائمة الخمسة الكبار الخاسرين، إذ تعرّضت لمحو ما يزيد على 80 مليار دولار من قيمتها السوقية، بالتزامن مع انخفاض السهم لأكثر من خمسة في المئة. وتقف القيمة السوقية لـ"مايكروسوفت" عند 1.413 تريليون دولار بنهاية تعاملات أمس الخميس.

وتراجع سهم شركة "فيسبوك" بنحو 5.2 في المئة بنهاية تعاملات أمس الخميس، لتتراجع القيمة السوقية للشركة إلى 639.423 مليار دولار. كما شهد سهم "أبل" هبوطاً بنحو 4.8 في المئة، لتتراجع القيمة السوقية لصانعة الأيفون إلى 1.456 تريليون دولار. في حين أغلق سهما "ألفابت" و"أمازون" جلسة تعاملات أمس الخميس على انخفاض بنحو 4.3 في المئة و3.4 في المئة على الترتيب.

https://www.independentarabia.com/node/126776/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-5-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AE%D8%B3%D8%B1-269-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7-%D9%81%D9%8A-

3 - الوظائف البريطانية تواجه أسوأ توقعات منذ ثلاثة عقود

استطلاع للرأي يكشف أن نصف أصحاب العمل علقوا 50 في المئة من أعمالهم

بن تشابمان محرر شؤون المال والأعمال @b_c_chapman

الخميس 11 يونيو 2020

رسمت بيانات منفصلة أصدرها الثلاثاء الماضي "مكتب الإحصاءات الوطنية"، صورة أكثر تفاؤلاً بقليل (رويترز(

أكد استطلاع للرأي يُجرَى منذ فترة طويلة أن المملكة المتحدة تواجه أسوأ توقعات في مجال الوظائف منذ 30 سنة تقريباً. وأفاد حوالي نصف أصحاب العمل تقريباً بتعليق 50 في المئة أو أكثر من نشاطات أعمالهم بسبب فيروس كورونا.

ومنذ 1992، تُنفِّذ شركة التوظيف "مانباور" استطلاعاً فصلياً دورياً يعتبر من بين مجموعة واسعة من المؤشرات التي يتابعها "بنك إنجلترا" والحكومة، حين يضعان توقعاتهما.

إذ يسأل الاستطلاع أصحاب العمل عما إذا كانوا سيوظفون أشخاصاً أكثر من المعتاد أو سيصرفون من العمل موظفين أكثر من العادة خلال الأشهر الثلاثة التالية لزمن إجراء الاستطلاع. وفي أحدث حلقة من سلسلة من استطلاعات الرأي التي نُشِرت نتائجها الثلاثاء الماضي، ذكر حوالي 12 في المئة من أصحاب العمل إنهم سيقلصون أعداد الموظفين، ما شكّل أسوأ التوقعات التي سجلتها "مانباور" على الإطلاق.

وكذلك تبين أن قطاع النقل والاتصالات هو الأكثر تأثراً، وفق استطلاع

الرأي نفسه، إذ بلغت النسبة فيه 22 في المئة، وتلاه قطاع خدمات المال والأعمال بـ16 في المئة.

ورسمت بيانات منفصلة أصدرها الثلاثاء الماضي "مكتب الإحصاءات الوطنية"، صورة أكثر تفاؤلاً بقليل.

فقد تبين للمكتب أن 10 في المئة من الأعمال التي لا تزال تزاول العمل تتوقع تخفيض حجم قوتها العاملة، وثمانية في المئة تتوقع زيادتها، و75 في المئة تعتقد بأنها ستبقيها على ما هي عليه.

ويشكّل ذلك تحسناً عن الأرقام الخاصة بالفترة بين 6 و19 أبريل (نيسان) حين أفاد 30 في المئة من الشركات إنها تعتقد بأنها ستلغي وظائف.

وكذلك لم يُشر "مكتب الإحصاءات الوطنية" إلى أسباب التحسن لكن التغير يتطابق مع ازدياد في التفاؤل في شأن معاودة الاقتصاد العمل. وقد بدأ العمل أيضاً ببرنامج حكومي يعرض قروضاً لـ"إعادة الانتعاش" يصل كل منها إلى 50 ألف جنيه إسترليني (63 ألفاً و700 دولار)، ما ساعد آلاف الشركات الأصغر على الاستمرار.

وقد تزامن ذلك كله مع تجديد هيئة قطاعية في صناعة الضيافة [مطاعم ونوادٍ وحانات وفنادق...] نداءها لتوفير مزيد الدعم من وزارة المالية لحماية ما يصل إلى مليوني عامل في الحانات والمطاعم من فقدان وظائفهم. إذ كتب المسؤول في "اتحاد الضيافة" جوناثان داوني إلى وزير المالية ريتشي سوناك يدعوه إلى "مهلة وطنية" لـ12 شهراً للأعمال في القطاع.

ويعني ذلك أن الشركات لن تدفع إيجارات عن الفترة التي تكون مغلقة فيها بسبب الجائحة. وحين تعاود الفتح، تدفع إيجارات تُحتسَب وفق مبيعاتها.

وفي أوقات سابقة، دعت أعمال الضيافة إلى اعتماد برنامج يمتد لتسعة

أشهر يساعدها في الوقوف مجدداً على قدميها.

ووفق الخطط الحكومية الحالية، ستعاود بعض مؤسسات الضيافة العمل في 4 يوليو (تموز)، لكن صحيفة "صنداي تايمز" أفادت هذا الأسبوع بأن الحكومة قد تقرّب الموعد في محاولة منها لتجنب عمليات صرف واسعة من العمل.

وفي ذلك السياق، أصبحت مؤسسة "بي بي" آخر شركة تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها وتعلن عن إلغاءات واسعة لوظائف منذ بدأت الجائحة. وأفادت تلك الشركة النفطية العملاقة الإثنين الفائت بأنها ستلغي 100 ألف وظيفة حول العالم، ما يشكّل 15 في المئة من قوتها العاملة.

https://www.independentarabia.com/node/126456/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B8%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A3-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A9-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF

4 - كورونا يهدد الاقتصاد البريطاني بانكماش مرتفع مع تفاقم الديون

"التعاون الاقتصادي والتنمية" تحذر من موجة ثانية للوباء قد ترفع مستوى الخسائر في الوظائف

كفاية أوليير صحافية الجمعة 12 يونيو 2020

توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن يعاني الاقتصاد البريطاني من أكبر انكماش على مستوى الدول المتقدمة هذا العام، ورجح الأمين العام للمنظمة أنجل غاريا، أن يصل الركود إلى نحو 11.5 في المئة هذا العام أو حتى 14 في المئة إذا ما اجتاحت البلاد موجة جديدة من فيروس

كورونا.

وأشارت المنظمة في تقريرها لشهر يونيو (حزيران) الحالي، إلى أن التوقعات بالنسبة إلى المشهد الاقتصادي العالمي يسودها عدم اليقين، ووصف تقرير المنظمة جائحة "كوفيد-19" بالأزمة الصحية العالمية غير المسبوقة في الذاكرة الحية، قائلاً بأنها تسببت في أشد ركود اقتصادي منذ ما يقرب من قرن من الزمان، وتتسبب في أضرار جسيمة لصحة الناس ووظائفهم ورفاههم.

وتركز النظرة العامة لتقرير المنظمة على سيناريوهين محتملين على حد سواء، أحدهما تحدث عن موجة ثانية من الإصابات، مع عمليات الإغلاق المتجددة، قبل نهاية عام 2020، والأخرى التي يتم فيها تجنب تفشٍ كبير آخر للفيروس.

وأشار إلى أن إجراءات الإغلاق التي اتخذتها معظم الحكومات أسهمت في إبطاء انتشار الفيروس وخفض عدد القتلى، لكنها جمدت أيضاً النشاط التجاري في العديد من القطاعات، ووسعت عدم المساواة، وعطلت التعليم وقوضت الثقة في المستقبل.

موجة ثانية من كورونا

ولفت أحدث تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الطريق إلى الانتعاش الاقتصادي لا يزال غير مؤكد للغاية، وأن العالم عُرضة لموجة ثانية من الإصابات. وتقول المنظمة إن تعزيز أنظمة الرعاية الصحية ودعم الأشخاص والشركات للمساعدة على التكيف مع عالم ما بعد كورونا سيكون حاسماً.

وقال لورانس بوني، كبير الاقتصاديين في المنظمة، إن الآفاق الاقتصادية

والاجتماعية في العقد المقبل تعتمد على السياسات القائمة اليوم. وأضاف أن الانتعاش لن يكتسب قوة من دون ثقة، وأن التعافي لن يحصل من دون تعاون دولي. ودعا حكومات العالم إلى اغتنام الفرص لبناء اقتصاد أكثر عدلاً واستدامة، معتبراً أن الازدهار يأتي من الحوار والتعاون على المتسويين المحلي والعالمي.

وذكر تقرير المنظمة أن انتشار وباء كورونا هز جميع أنحاء العالم بطريقة غير عادية، مما يهدد الصحة ويعرقل النشاط الاقتصادي ويضر بالرفاهية والوظائف. وتتحرك معظم أنظمة الرعاية الصحية في جميع دول العالم بسرعة كبيرة للتعامل مع تأثير الجائحة بشكل فعّال للتقليل من انتشار الفيروس وشراء الوقت لتقوية أنظمة الرعاية الصحية. ولفت إلى أن تفشي كورونا أجبر الحكومات على إغلاق قطاعات كبيرة من النشاط الاقتصادي.

انهيار النشاط الاقتصادي: وأضاف أن الحكومات والبنوك المركزية وضعت سياسات واسعة النطاق لحماية الأشخاص والشركات من عواقب التوقف المفاجئ للنشاط، فقد انهار النشاط الاقتصادي عبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أثناء الإغلاق، بنسبة تصل إلى 20 إلى 30 في المئة في بعض البلدان وهي صدمة استثنائية. وتم إغلاق الحدود وانخفضت التجارة. في الوقت نفسه، نفذت الحكومات تدابير دعم سريعة وكبيرة ومبتكرة لتخفيف الضربة، ودعم العمال والشركات، حيث تم تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والمالي بسرعة قياسية.

ومع تصاعد الضغط المالي، اتخذت البنوك المركزية إجراءات قوية وفي الوقت المناسب، ونشرت مجموعة من السياسات التقليدية وغير التقليدية تتجاوز تلك المستخدمة في الأزمة المالية العالمية، ما منع الأزمة الصحية

والاقتصادية من الانتشار إلى أزمة مالية.

وقال تقرير المنظمة إنه طالما لم يكن هناك لقاح أو علاج متاح على نطاق واسع، سيستمر صناع السياسة في جميع أنحاء العالم في السير على حبل مشدود، وسيكون الإبعاد الجسدي والاختبار والتتبع والعزل الأدوات الرئيسة لمكافحة انتشار الفيروس. وشدد على ضرورة تطبيق اختبارات التتبع والعزل في العالم، والتي قال بأنه لا غنى عنها لاستئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. لكن القطاعات المتضررة من إغلاق الحدود وتلك التي تحتاج إلى اتصال شخصي وثيق، مثل السياحة والسفر والترفيه والمطاعم والإقامة لن تُستأنف كما كانت من قبل. ونوهت المنظمة إلى أن الإبعاد الجسدي والعزل والتتبع قد لا تكون إجراءات كافية لمنع تفشي الفيروس مرة أخرى. في مواجهة هذا الارتياب غير العادي، يقدم هذا المنظور الاقتصادي سيناريوهين محتملين: سيناريو يستمر فيه الفيروس في التراجع ويبقى تحت السيطرة، وآخر تنفجر فيه موجة ثانية من العدوى السريعة لاحقاً في عام 2020.

وهذه السيناريوهات ليست شاملة بأي حال من الأحوال، لكنها تساعد على تأطير مجال الاحتمالات وشحذ السياسات للسير في مثل هذه الأراضي غير المعلومة. كلا السيناريوهين واقعيان، حيث لا يعود النشاط الاقتصادي ولا يستطيع العودة إلى طبيعته في ظل هذه الظروف. وبحلول نهاية عام 2021، ستتجاوز خسارة الدخل أي ركود سابق على مدار المائة عام الماضية خارج زمن الحرب، مع عواقب وخيمة وطويلة الأمد على الأشخاص والشركات والحكومات.

القدرات المالية للدول وجائحة كورونا

وقد سرّع الوباء التحوّل من "الاندماج الكبير" إلى "تجزئة كبيرة"، فقد

ظهرت قيود تجارية واستثمارية إضافية، حيث يتم إغلاق العديد من الحدود عبر مناطق كبيرة ومن المرجح أن تظل كذلك، على الأقل جزئياً، طالما استمر تفشي الفيروس. وتتباين الاقتصادات في الدول اعتماداً على وقت ومدى تعرضها للإصابة بالوباء، واستعداد نظام الرعاية الصحية لديها، وتخصصها القطاعي، وقدرتها المالية على معالجة الصدمة.

كما اهتزت اقتصادات الأسواق الناشئة بسبب الأزمة، وتراجعت أسعار السلع، وهددت التدفقات الكبيرة لرأس المال، والتحويلات الهابطة، وأنظمة الرعاية الصحية الضعيفة ونسبة كبيرة من العمال غير النظاميين، قدرتهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية على الصمود.

في كل مكان، أدى الإغلاق إلى تفاقم عدم المساواة بين العمال، مع أولئك القادرين على العمل عن بعد بشكل عام مؤهلين تأهيلاً عالياً، في حين أن الأقل تأهيلاً والشباب غالباً ما يكونون في الخط الأمامي، غير قادرين على العمل أو الاستغناء عنهم، مع تفاقم الآثار بسبب عدم المساواة في الوصول إلى التواصل الاجتماعي الحماية.

الديون المرتفعة والفشل التجاري

وحذر تقرير المنظمة من أن مستويات الديون الخاصة مرتفعة بشكل غير مريح في بعض البلدان، وأن مخاطر الفشل التجاري والإفلاس تلوح في الأفق. وقال إنه ستكون هناك حاجة إلى سياسات استثنائية (السير على الحبل المشدود) نحو الانتعاش. وحتى لو ارتفع النمو في بعض القطاعات، سيظل النشاط العام صامتاً لفترة من الوقت. ويمكن للحكومات أن توفر شبكات الأمان التي تسمح للأفراد والشركات بالتكيف، لكنها لا تدعم نشاط القطاع الخاص والعمالة والأجور لفترة طويلة. وسيتعين على رأس المال والعمال في

القطاعات والشركات الضعيفة التحرك نحو التوسع، فمثل هذه التحولات صعبة، ونادراً ما تحدث بسرعة كافية لمنع أعداد الشركات المتعثرة من الارتفاع واستمرار فترة البطالة.

زيادة الاستثمار في التقنيات الرقمية والخضراء

وأشار التقرير إلى أن الحكومات ستحتاج إلى تكييف الدعم ومرافقة التحول، مما يسمح بعمليات إعادة هيكلة سريعة للشركات، وتوفير دخل للعمال في الفترات الفاصلة بين الوظائف، وتدريب أولئك الذين تم تسريحهم والانتقال إلى وظائف جديدة، والحماية الاجتماعية لأكثر الفئات ضعفاً. لقد طالبنا سابقاً بزيادة الاستثمار العام في التقنيات الرقمية والخضراء لتعزيز النمو المستدام على المدى الطويل ورفع الطلب على المدى القصير، وهذا الأمر أكثر إلحاحاً اليوم مع تضرر الاقتصادات بشدة، وستشكل سياسات الانتعاش اليوم الآفاق الاقتصادية والاجتماعية في العقد القادم، والسياسات النقدية المتكيفة للغاية والدين العام الأعلى ضرورية، وسيتم قبولها طالما أن النشاط الاقتصادي والتضخم منخفضان والبطالة مرتفعة. ومع ذلك، ينبغي أن يكون الإنفاق الممول بالدين موجهاً بشكل جيد لدعم الفئات الأكثر ضعفاً والاستثمار الضروري للانتقال إلى اقتصاد أكثر قوة، ويجب أن يكون الدعم العام شفافاً وعادلاً.

قواعد شفافة لدعم الشركات

ودعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى ضرورة أن يكون مصدر دعم الشركات من الحكومات بقواعد شفافة، مع خسارة أصحاب السندات والأسهم الخاصة عندما تتدخل الحكومة، بحيث لا تكون مكافآتهم على المخاطرة مفرطة. يجب أن يصاحب تحسين العلاقات بين صاحب العمل

والموظف الدعم العام المستمر للعمال والشركات، مما يمهد الطريق لتماسك اجتماعي أقوى وفي نهاية المطاف يحدث انتعاش أقوى وأكثر استدامة.

وأوضحت أنه لن يكتسب التعافي زخماً من دون مزيد من الثقة والتعاون العالمي، ويجب تعزيز الثقة على المستويين الوطني والدولي. لقد ارتفعت معدلات ادخار الأسر في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع عدم اليقين المرتفع وارتفاع البطالة التي تعوق الاستهلاك. كما تعطل الاضطرابات التجارية وما يرتبط بها من تهديدات لسلاسل التوريد الحد الضروري من عدم اليقين لاستئناف الاستثمار. إن التعاون العالمي لمعالجة الفيروس عن طريق العلاج واللقاح واستئناف أوسع للحوار متعدد الأطراف سيكون عاملاً أساسياً للحد من الشك وفتح الزخم الاقتصادي.

وحث التقرير المجتمع الدولي على ضرورة التأكد من أنه عندما يتوفر لقاح أو علاج يمكن توزيعه سريعاً في جميع أنحاء العالم، وإلا سيبقى التهديد قائماً. وبالمثل، فإن استئناف الحوار البنّاء بخصوص التجارة من شأنه أن يرفع ثقة الأعمال ويفتح شهية الاستثمار.

https://www.independentarabia.com/node/126381/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%83%D9%85%D8%A7%D8%B4-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9-%D9%85%D8%B9-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86

5 - توقعات باستمرار تراجع الاقتصاد البريطاني وانفتاح على خفض الفائدة

بنك إنجلترا متهم بالتدخل في الانتخابات بنشره تقارير عن مدى تأثير صفقة بريكست على المملكة المتحدة

أحمد مصطفى صحافي متخصص في الشؤون الدولية

الجمعة 8 نوفمبر 2019 14:26

آخر خفض لسعر الفائدة أجراه بنك إنجلترا في أغسطس 2016 عقب استفتاء بريكست (رويترز(

أبقى بنك إنجلترا (المركزي البريطاني) على سعر الفائدة كما هو عند 0.75 في المئة في الاجتماع الشهري للجنة السياسة النقدية للبنك، وكذلك أبقى البنك على سياسة التيسير النقدي كما هي دون تغيير. إنما ما اهتمت به وسائل الإعلام خصوصاً الاقتصادية منها هو تصويت اثنين من أعضاء اللجنة التسعة على غير المتوقع لصالح خفض أسعار الفائدة هذا الشهر بسبب مؤشرات على تباطؤ اقتصادي أعمق.

بينما قال أعضاء اللجنة الآخرون إنهم سيدرسون إجراء خفض إذا لم تتبدد العوامل المعاكسة على مستوى العالم وتلك المرتبطة بانفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبي (بريكست)، وكان آخر خفض أجراه بنك إنجلترا في أغسطس (آب) 2016، في أعقاب استفتاء البريكست.

ورغم أن الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأميركي والبنك المركزي الأوروبي خفضا سعر الفائدة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أكثر من مرة مؤخراً في ظل معدلات تضخم منخفضة ولدعم

الاقتصاد المتباطئ النمو فإن بنك إنجلترا لم يتخذ المسار نفسه.

أهمية قرار لجنة السياسة النقدية أنه يأتي في وقت حاسم مع بداية الحملة الانتخابية لانتخابات مبكرة في بريطانيا الشهر المقبل، وفتح الباب أمام احتمال خفض الفائدة يشير إلى تحسّب البنك لزيادة التضخم في الاقتصاد البريطاني نتيجة وعود الإنفاق الحكومي الكبيرة التي تصاحب الانتخابات العامة.

وهذا ما جعل كثيرين يأخذون على البنك أن قراره حول السياسة النقدية يبدو وكأنه يأتي ضمن الحملة الانتخابية، وهو ما لا يصح مع استقلال البنك عن الحكومة، حتى مع أن أغلب التحليلات تتوقع بالفعل أن تؤدي خطط الإنفاق الحكومي الموعود إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.4 في المئة.

البنك والانتخابات

وما جعل كثيرين يعتبرون البنك المركزي يتدخل في الانتخابات هو نشر البنك توقعاته الاقتصادية المستقبلية مرتبطة بتأثير اتفاق البريكست الذي أبرمه رئيس الوزراء بوريس جونسون مع الاتحاد الأوروبي، ولم يسبق أن فعل البنك ذلك في الاتفاقات السابقة التي توصلت إليها رئيسة الوزراء السابقة تيريزا ماي.

وكان البنك ينشر توقعاته على أساس سيناريوهات بريكست المختلفة دون ربطها بصفقة الحكومة مع أوروبا، لكنه في تقرير الخميس خلص إلى أن حكومة المحافظين بصفقة بريكست التي توصلت إليها ستجعل الاقتصاد البريطاني أضعف خلال السنوات الثلاث المقبلة عما كان متوقعاً سلفاً.

ربما يبرر البنك موقفه هذا بأن اتفاق جونسون حصل على الموافقة في القراءة الثانية في البرلمان المنحل، لكن ذلك لم يمنع البعض من اعتبار تلك

مخاطرة ما كان على البنك الخوض فيها. فالطبيعي أنه في وقت الانتخابات تحرص الهيئات المستقلة وشبه المستقلة المرتبطة بعمل الحكومة على الابتعاد عن إصدار ما يمكن أن يفسر سياسياً لصالح حزب أو طرف.

المثير أنه يوم الخميس، وقبل ساعات من صدور تقرير لجنة السياسات النقدية لبنك إنجلترا، أجبر مكتب الإحصاء الوطني على إلغاء إصدار التحديث الدوري لأرقام المالية العامة حتى لا يبدو ذلك تدخلاً في الانتخابات.

توقعات غير مفاجئة

لم تخرج توقعات البنك عما هو شبه معتمد لدى كل دوائر المال والاقتصاد، وما يردده المحللون والمعلقون منذ إقرار الانتخابات المبكرة. فتقرير لجنة السياسات النقدية يرى أمراً إيجابياً على المدى القريب مع زوال عدم اليقين إثر الانتخابات المبكرة وبدء التفاوض مع أوروبا بعد البريكست باتفاق.

كما أن مسألة خطط الإنفاق وما يمكن أن ينتج عنها من زيادة تضخم متوقعة أيضاً وليست مفاجئة، لكن الزيادة المتوقعة في معدل التضخم قد لا تكون كبيرة بما يبرر خفض سعر الفائدة. إنما الإشارة إلى الانفتاح على خفض الفائدة تعود أكثر إلى توقعات تباطؤ الاقتصاد أكثر والحاجة إلى تنشيطه بخفض تكلفة الائتمان.

في الواقع، رفع البنك توقعاته لنمو الاقتصاد هذا العام إلى 1.4 في المئة من توقعاته السابقة بنمو بنسبة 1.3 في المئة، لكنه خفض توقعاته لنمو الاقتصاد البريطاني للعام المقبل من 1.3 في المئة إلى 1.2 في المئة، وخفض توقعاته كذلك للنمو عام 2021 من 2.3 في المئة إلى 1.8 في المئة.

ولا تبدو تخفيضات التوقعات كبيرة، لكن ربطها بسياسات اقتصادية

لحكومة محتملة يقودها حزب المحافظين برئاسة بوريس جونسون هو ما أثار اللغط، وربما يبالغ البنك في تقدير تأثير العوامل المحلية وتبعات البريكست على الاقتصاد البريطاني مقابل تأثير العوامل السلبية في الاقتصاد العالمي ككل.

https://www.independentarabia.com/node/69986/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9

ثانياً ـ الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

6 - Andrzej Malinowski: Nie Made in Poland, ale Invented…

Andrzej Malinowski 19.07.2020

Strategia na rzecz odpowiedzialnego rozwoju (SOR). Ostatni rok jej realizacji. Pamiętacie w ogóle coś takiego jak SOR? Pewnie nie.

Nawet na rządowych stronach ostatnia większa wzmianka o niej ma datę sprzed ponad roku. Szkoda, że poszła ona w zapomnienie. Przewidziała, bowiem sytuację, w której właśnie znalazła się Polska.

Na zakończonym właśnie kongresie Made in Poland można się było o tym dobitnie przekonać. Dyskusja, która odbyła się pod patronatem Pracodawców RP, dotyczyła tego, jak kreować polska gospodarkę. Pytanie bardzo na czasie. Dotychczasowe atuty produktów sygnowanych Made in Poland właśnie się wyczerpują. To przede wszystkim niskie koszty pracy. Liczna wykwalifikowana kadra. Obecność na unijnym wspólnym rynku. SOR już lata temu ostrzegała, że to nie potrwa wiecznie. I grozi nam tzw. pułapka średniego rozwoju, jeśli starych atutów nie zastąpimy nowymi.

I rzeczywiście! Nie mamy już niskich kosztów pracy. To efekt serii podwyżek płacy minimalnej oraz systematycznego zwiększania obciążeń przedsiębiorców. Brakuje nam kadry. Widać to na każdym kroku. Ekspansję zagraniczną hamuje protekcjonizm silniejszych państw UE. Na koniec „czarny łabędź" w postaci koronawirusa zamroził globalną gospodarkę. Pozrywał łańcuchy dostaw i przyspieszył recesję.

Co to oznacza dla Polski? Lawinę, która ją pochłonie? Czy falę, która ją poniesie? To zależy. To tak jak w starej anegdocie. Producent obuwia wysłał dwóch przedstawicieli handlowych do Afryki. Pierwszy zatelegrafował do centrali: „Wracam, tu nie ma nic do roboty. Nikt nie nosi butów". Drugi natomiast przesłał wiadomość: „Potrzebne posiłki, ogromne możliwości. Wszyscy chodzą na bosaka!".

Polska jest w podobnej sytuacji. Pytanie na dziś to jak zareaguje. Jak pierwszy czy drugi handlowiec? Szansą dla nas jest popłynąć na fali innowacji. To one muszą zastąpić dotychczasowe atuty. Na razie jednak zajmujemy czwarte od końca miejsce w unijnym rankingu Innovation Scoreboard. Trzeba to zmienić. Mocniej wspierać firmy duże i małe, które łożą na badania i rozwój. Zreformować merytorycznie, a nie politycznie system edukacji. Tak, by kształtował ludzi chcących ciągle podnosić swoje kwalifikacje. Rozwijał kreatywność pracowników. Należy też wreszcie zaprząc dyplomację do realnego wspierania polskich firm za granicą.

Nie chodzi przy tym o to, by zapędzić Elona Muska na skraj bankructwa. Lepiej sprzedawać Tesli podzespoły czy usługi. PKB prędzej nam urośnie od 100 tys. drobnych, lecz nowatorskich patentów w skali świata niż od rozdętych „narodowych" projektów. Nie Made in Poland, ale Invented in Poland powinno być naszym znakiem firmowym! Przed nami ogrom możliwości! Duża część globalnej gospodarki przenosi się do świata wirtualnego. Musimy transformować energetykę zgodnie z Zielonym Ładem. Najbliższe

lata wygenerują, więc miliony problemów wymagających natychmiastowych rozwiązań. Ci, którzy je dostarczą pierwsi, wyjdą na czoło peletonu. Tak jak przewidywała to SOR.

Może warto, by rządzący wzięli z niej korepetycje. Sięgnęli do starych prezentacji i kajetów z pomysłami. Niektóre z nich wciąż nadają się do wykorzystania!

Andrzej Malinowski, prezydent Pracodawców RP

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/Felietony/307199951-Andrzej-Malinowski-Nie-Made-in-Poland-ale-Invented.html

7 - Wysoka cena jedności Unii Europejskiej

Maseczka ma zasłaniać nos – przypomniała Angela Merkel premierowi Bułgarii Bojko Borisowowi

Anna Słojewska 19.07.2020

Trzy dni unijni przywódcy spierali się o pieniądze na ratowanie gospodarki po kryzysie wywołanym pandemią. W centrum dyskusji pomoc Północy dla Południa i europejskie wartości.

Zaplanowane na piątek i sobotę negocjacje przywódców UE w sprawie pakietu finansowego nie przyniosły rozstrzygnięcia. Potrzebna była dogrywka w niedzielę, ale i jej wynik był do ostatniej chwili niewiadomą.

Przewodniczący Rady Europejskiej Charles Michel o 6 rano zapowiedział unijnym przywódcom w poniedziałek, że przedstawi nową propozycję dotyczącą unijnego funduszu odbudowy. Michel

przedstawi ofertę przed godziną 16, do tego czasu posiedzenie zostało zawieszone.

Bo to, że sprawa jest pilna, przyznawali wszyscy, choć najbardziej na szybkim porozumieniu zależało krajom Południa Europy, jak Włochy czy Hiszpania.

To one najmocniej zostały dotknięte pandemią koronawirusa i jej gospodarczymi konsekwencjami. To dla nich jak najszybsza wypłata pieniędzy z planowego funduszu odbudowy gospodarki jest gwarancją uniknięcia zapaści i masowych społecznych protestów. Świadoma tego Północ (Holandia, Austria, Dania i Szwecja z poparciem Finlandii i częściowo państw bałtyckich) rozgrywała więc negocjacje, żądając obniżenia proponowanej kwoty funduszy i obłożenia go licznymi warunkami.

Czytaj także: Konflikt na szczycie UE. Północ kontra Południe

Na początku na stole był fundusz 750 mld euro, z czego 500 mld euro miały stanowić dotacje. W sobotę gospodarz szczytu Charles Michel ograniczył kwotę do 450 mld euro, ale Północ żądała zejścia poniżej 400 mld euro. Na to nie zgadzały się Hiszpania i Włochy, ale też Francja i Niemcy. Angela Merkel rzuciła na szalę cały swój polityczny kapitał, od początku proponując kwotę 500 mld euro, a potem sprzeciwiając się drastycznemu jej obniżeniu. Północy to jednak nie przekonywało.

PREZENTY I PRZENOŚNIE

Niemiecka kanclerz Angela Merkel i portugalski premier Antonio Costa obchodzili w piątek urodziny. Były życzenia

i prezenty od przywódców zgromadzonych na szczycie poświęconym finansom UE. I nadzieja, że Angela Merkel, która wcześniej nieoczekiwanie zgodziła się na 500 mld euro dotacji w funduszu odbudowy, pomoże w porozumieniu. Na to liczą głównie państwa Południa. Nie przypadkiem premier Portugalii podarował kanclerz niemieckie wydanie „Miasta ślepców", powieści portugalskiego noblisty Jose Saramago. To historia tajemniczej epidemii, w wyniku której ślepną wszyscy. Poza jedną kobietą.

Mateusz Morawiecki wyraził zadowolenie, że w toku negocjacji przed szczytem wykreślono z listy proponowanych dochodów własnych UE opłaty z systemu handlu emisjami. – To dla Polski korzyść około 7 mld euro – mówił premier. Obecnie jako możliwych kandydatów do nowych dochodów własnych wymienia się podatek cyfrowy i graniczną opłatę od śladu węglowego. Polska to popiera.

Nie zgadza się natomiast na uzależnienie dostępu do Funduszu Sprawiedliwej Transformacji (możliwe 8 mld euro) od deklaracji osiągnięcia neutralności klimatycznej do 2050 r. – Nie widzimy podstaw do tak formułowanych warunków do wypłat w zakresie transformacji energetycznej. Dokonaliśmy ogromnego wysiłku, to musi się odbywać w rozsądnym tempie – mówił premier.

Dla polskiej delegacji problemem jest też proponowany mechanizm pozwalający blokować wypłaty unijnych funduszy dla krajów, które łamią praworządność. – Nie zgadzamy się na arbitralne ujęcie praworządności. Łączenie dwóch tak różnych obszarów jest zagrożeniem dla pewności prawnej – uważa

Morawiecki. Podobne stanowisko prezentuje premier Węgier, który zagroził wetem, jeśli budżet będzie zawierał jakieś odniesienie do praworządności.

Temat praworządności do tej pory w UE był dyskutowany tylko na poziomie ministrów ds. europejskich w kontekście procedury art. 7 unijnego traktatu. W sobotę wieczorem po raz pierwszy o praworządności rozmawiali przywódcy państw UE. Z naszych nieoficjalnych informacji wynika, że debata była dość ostra i obie strony wyraziły swoje poglądy.

Dla przeciwników mechanizmu – najgłośniej w tej sprawie wypowiadała się premier Węgier Wiktor Orbán, obok niego też Morawiecki oraz premier Słowenii Janez Janša – proponowane rozwiązanie to szantaż i próba łączenia dwóch obszarów ze sobą niepowiązanych. Dla zwolenników, np. prezydenta Francji Emmanuela Macrona, to uzasadniona próba obrony europejskich wartości. Sporu w sobotę nie rozstrzygnięto, mechanizm praworządności do końca będzie zatem przedmiotem negocjacji.

ŚRODKI OSTROŻNOŚCI

Scenografia szczytu była inna niż zwykle. Przy wejściu nie tłoczyli się dziennikarze i fotoreporterzy. Była tylko kamera organizatorów, która rejestrowała krótkie wystąpienia przywódców dla mediów. Politykom towarzyszyły małe grupy doradców. Normalnie na szczyt mogą ze sobą przywieźć delegację 19 osób, tym razem nie więcej niż sześć.

Wszędzie, gdzie nie można zachować dystansu społecznego,

politycy i dyplomaci poruszali się w maseczkach. Zrezygnowano z kameralnej sali na trzecim piętrze budynku Europa i obrady przeniesiono do największego pomieszczenia na piątym. Może tam wejść nawet 330 osób, co przydaje się w czasie międzynarodowych wielostronnych szczytów, np. UE–Unia Afrykańska.

Tym razem w tej sali zasiadło tylko 31 osób. Inaczej niż zwykle powietrze nie było recyklowane. Dla bezpieczeństwa przywódców było wyrzucane na zewnątrz i na bieżąco pompowane świeże. Środki podjęto w związku z pandemią koronawirusa.

SPÓR O KLUCZ PODZIAŁU I PRAWORZĄDNOŚĆ

Przedmiotem szczytu UE był cały pakiet finansowy: wieloletni budżet na lata 2021–2027 oraz fundusz odbudowy gospodarki. Początkowa wersja w piątek, do negocjacji przez przywódców, przewidywała 1074 mld euro w budżecie i 750 mld euro w funduszu odbudowy. W tym pierwszym dla Polski przypada 93 mld euro na politykę spójności i rolnictwo, w tym drugim – 63,8 mld euro w dotacjach i pożyczkach. W funduszu odbudowy kwota dla Polski może się zmniejszyć zarówno z powodu zmniejszenia całości, jak i zmiany klucza alokacji. Blisko 64 mld euro oparte jest na propozycji podziału przedstawionej przez Komisję Europejskiej, uwzględniającej dane o PKB i bezrobociu do 2019 roku. Przewodniczący Rady Europejskiej Charles Michel zaproponował jednak, żeby część pieniędzy odłożyć na później i podzielić dopiero w 2022 roku na podstawie danych o PKB z lat 2020–2021. Według prognoz Polska ma na pandemii ucierpieć relatywnie najmniej, co

by oznaczało obniżenie kwoty dla naszego kraju. To jednak, podobnie jak wszystkie pozostałe elementy pakietu, było w niedzielę ciągle przedmiotem negocjacji.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone

Źródło: Rzeczpospolita

https://www.rp.pl/Fundusze-Europejskie/307199966-Wysoka-cena-jednosci-Unii-Europejskiej.html

8 - Szczyt Rady Europejskiej: Sukces czy porażka? [OCENIAJĄ POLITYCY]

Autor Julia Różańska | EURACTIV.pl Jul 21, 2020

Polscy politycy z reguły pozytywnie oceniają zakończenie unijnego szczytu. Największe kontrowersje budzi jednak kwestia praworządności. / Foto via Ursula von der Leyen's twitter

Comments Print

Wśród polskich polityków komentujących zakończenie unijnego szczytu poświęconego budżetowi na lata 2021-2027 oraz Funduszowi Odbudowy UE największe kontrowersje budzi powiązanie unijnych środków z praworządnością. O opinię poprosiliśmy Władysława Bartoszewskiego, Kamilę Gasiuk-Pihowicz, Bogusława Liberadzkiego, Jarosława Sachajko, Radosława Sikorskiego oraz Kosmę Złotowskiego.

Po ponad 4 dniach negocjacji – 90 godzinach rozmów, przywódcom państw członkowskim udało się osiągnąć

porozumienie ws. nowego unijnego budżetu oraz Funduszu Odbudowy UE. O szczegółach porozumienia piszemy m.in. tutaj.

"Mamy porozumienie!" – koniec szczytu Rady Europejskiej

Przywódcom państw członkowskim udało się osiągnąć porozumienie ws. nowego unijnego budżetu oraz wieloletnich ram finansowych na lata 2021-2027. Co zawiera porozumienie?

Unijny szczyt: Wielki sukces, ale nie zapominajmy o praworządności

Według Bogusława Liberadzkiego, europosła S&D wynik negocjacji to ogromne osiągnięcie.„Sukces dla Polski, dla Unii Europejskiej jako całości", mówi Liberadzki w rozmowie z EURACTIV.pl. „Polityka spójności znacząco nie straciła, utrzymano również granty bezpośrednie dla państw członkowskich w ramach Funduszu Odbudowy UE (Next Generation UE)". Europoseł podkreślił, że Polska otrzyma proporcjonalnie mniejsza kwotę w ramach unijnego budżetu niż do tej pory, ponieważ „od czasu wstąpienia do UE nasz kraj stał się zamożniejszy". W kontekście toczących się sporów o interpretowanie zapisu dotyczącego praworządności, Liberadzki zaznaczył, że w UE „nie liczą się tylko pieniądze, ale także wartości".

Podobnego zdania na temat wyników negocjacji jest Władysław Teofil Bartoszewski. Poseł PSL uważa, że z punktu widzenia podziału środków, porozumienie jest korzystne. Polityk podkreślił w rozmowie z EURACTIV.pl, że system powiązania wypłaty unijnych

funduszy z praworządnością jest pożyteczny, ponieważ „praworządności należy bezwzględnie przestrzegać".

Zadowolny z unijnego szczytu jest także przedstawiciel Prawa i Sprawiedliwości. Kosma Złotowski, europoseł PiS zasiadający m.in. w Komisji Transportu i Turystyki oraz Komisji Petycji, powiedział w rozmowie z EURACTIV.pl, że „Polska wyszła zwycięsko z kilkudniowych rozmów".

Fejk Tygodnia: Nowy budżet UE nie ma związku z praworządnością

Po pięciodniowym szczycie Unii Europejskiej na temat budżetu i mechanizmów ratunkowych dla unijnej gospodarki uderzonej przez koronawirusowy kryzys polski premier ogłosił, że „w porozumieniu nie ma bezpośredniego połączenia pomiędzy praworządnością a środkami budżetowymi". Ale jednak jest.

Krytycznie wobec polskiego rządu

Nieco inaczej na kluczową kwestię praworządności patrzy reprezentująca Koalicję Obywatelską Kamila Gasiuk-Pihowicz. „Mam wrażenie, że nasz kraj na unijnym szczycie reprezentował jakiś wysłannik Łukaszenki albo Putina. Bo jak inaczej wytłumaczyć fakt, że jedynym o czym słyszeliśmy od kilku dni z ust delegacji w Brukseli był sprzeciw wobec praworządności?", mówi posłanka KO w rozmowie z EURACTIV.pl.

Według Gasiuk-Pichowicz kiedyś polscy premierzy zabiegali o to, by Polska otrzymała jak największą liczbę środków z budżetu

UE. Dzisiaj premier zabiegał o to, by wypłaty pieniędzy unijnych nie były uzależnione od przestrzegania zasad praworządności. „To jeden z największych absurdów do jakich doprowadziły rządy PiS!" – komentuje.

Dzisiaj pomimo usilnych prób PiS by przekonywać, że został odniesiony sukces to fakty są takie, że pojawił się jasny zapis o uzależnieniu wypłaty środków unijnych od przestrzegania zasad praworządności. „To zapis dobry dla Polski, dla polskich obywateli i polskiej demokracji", dodaje posłanka.

Szczyt UE: Zwycięstwo całej Wspólnoty? Kto zyskał najwięcej, a kto stracił?

Zapytaliśmy ekspertów, co sądzą o wynikach zakończonego dziś szczytu budżetowego, a także o ich znaczeniu dla Polski.

Szczyt UE: Czekamy na wyjaśnienie wątpliwości

„Mam nadzieję, że premier na posiedzeniu Sejmu wyjaśni wszystkie rozbieżności", podkreśla w rozmowie z EURACTIV.pl Jarosław Sachajko z Kukiz'15, Poseł liczy na to, że premier Mateusz Morawiecki rozwieje wszelkie wątpliwości dotyczące powiązań wypłaty środków i praworządności w parlamencie. „Jeżeli byłaby to prawda i wypłata unijnych funduszy jest powiązana z praworządnością, to tak jakbyśmy tych pieniędzy zupełnie nie mieli", komentuje polityk.

Jarosława Sachajkę niepokoi także konstrukcja unijnego Funduszu Odbudowy, „Za dużo jest tam pożyczek, które przecież będzie trzeba oddać w przyszłości".Polityk zwraca uwagę, że unijny

system zbudowany jest na podejściu, że nasze zadłużenia będą spłacały kolejne pokolenia – to zarzut wobec konieczności spłacania kapitału pozyskanego na FO UE do 2058 r.

Szczyt Rady Europejskiej. Ile miliardów euro przypadnie Polsce?

Premier Mateusz Morawiecki ogłosił zwycięstwo po zakończonym dziś szczycie UE. Na ile środków z Unii Europejskiej może liczyć Polska?

Wielkie upokorzenie

Na pewien paradoks z kolei zwraca uwagę w rozmowie z EURACTIV.pl Radosław Sikorski, europoseł z frakcji Europejskiej Partii Ludowej. „Polska, która kiedyś widniała jako źródło demokratycznej inspiracji i natchnienia dla ludzi walczących o wolność, dzisiaj walczy z warunkiem praworządności. To jest, dla mnie jako człowieka Solidarności, upokarzające”, komentuje Sikorski.

Były szef polskiej dyplomacji podkreśla, że z pewnością do sukcesów szczytu nie można zaliczyć zmniejszenia finansowania w ramach Funduszu Sprawiedliwej Transformacji. „Nie jest chyba sukcesem zmniejszenie o 2/3 Funduszu Sprawiedliwej Transformacji, którego utworzenie rząd przypisuje sobie jako zasługę.”, dodaje europoseł.

Sikorski zwraca uwagę na rolę Parlamentu Europejskiego, który będzie głosować nad uzgodnieniami szczytu w najbliższy czwartek.

Sikorski podkreśla, że w szeregach EPL oraz innych frakcji PE słyszy się głosy świadczące o„sporej chęci wzmocnienia zapisów dotyczących warunkowości wypłat unijnych funduszy od przestrzegania praworządności".

https://www.euractiv.pl/section/instytucje-ue/news/szczyt-rady-europejskiej-sukces-czy-porazka-oceniaja-polscy-politycy/

9 - Sejm przegłosował poprawki do ustawy, której nie ma. Nowy podatek od 1 stycznia 2021 roku

Autor Radosław Święcki - 24 Lipca 2020

Absurd goni absurd w pracach nad tzw. podatkiem cukrowym. Posłowie znowelizowali właśnie ustawę wprowadzającą daninę, która nie została wcześniej uchwalona. Jak do tego doszło? Wyjaśniamy poniżej.

Jak uchwalano podatek cukrowy?

Temat podatku cukrowego wrócił w tym tygodniu. Przypomnijmy, że zakłada on objęcie daniną napojów słodzonych i energetycznych (opłata ma wynosić, co najmniej 50 groszy za każdy litr), a jej wprowadzenie rząd uzasadnia względami prozdrowotnymi (pieniądze z podatku miałyby być przeznaczone na zwalczanie chorób związanych z nadmiernym spożyciem cukru).

Ustawa o podatku cukrowym została przyjęta przez Sejm w lutym i w pierwotnym założeniu miała wejść w życie 1 lipca tego roku. Tyle, że w marcu została ona odrzucona przez zdominowany przez opozycję Senat, a gdy później miała wrócić do Sejmu (bez

trudności odrzuciłby senackie weto), nieoczekiwanie została skierowana do sejmowej zamrażarki. Dlaczego tak się stało? Politycy partii rządzącej podkreślali, że rząd zamierza skupić się na walce z pandemią koronawirusa.

Po kilku miesiącach kwestia podatku cukrowego wróciła, co ogłosił publicznie w tym tygodniu wiceminister zdrowia Janusz Cieszyński. - W szczycie epidemii podjęliśmy decyzję o odłożeniu prac nad opłatą cukrową. Wracamy do nich i uwzględniamy postulaty środowisk biznesowych, dotyczące wydłużenia terminu vacatio legis (apelowała o to m.in. Polska Federacja Producentów Żywności - przyp. Biznes Info) - chcemy, aby nowa opłata weszła w życie od 2021 r. - powiedział - cytowany przez Polską Agencję Prasową - Cieszyński.

Tyle, że ponowne przegłosowanie podatku okazało się nie takie proste. Oczywiście Sejm bez problemu odrzuciłby marcowe weto Senatu, tyle, że przyjąłby tym samym ustawę, w której założono, że danina wejdzie w życie od 1 lipca, co oznacza, że obowiązywałaby ona wstecznie, a na tym etapie prac nad ustawą nie ma możliwości modyfikacji jej treści i zmiany daty (np. na 1 stycznia 2021 r.) wejścia w życie daniny. By tak się stało projekt musiałby zostać ponownie wniesiony do parlamentu, czyli proces legislacyjny zacząłby się od nowa.

https://www.biznesinfo.pl/podatek-cukrowy-240720-pt-sejm

ثالثاً ـ الاقتصادات العربية:

10 ـ الكويت أكبر المتضررين توقعات بانكماش حاد لاقتصادات الخليج

الخميس، 23 يوليو Reuters

أظهر استطلاع رأي أن النشاط الاقتصادي في منطقة الخليج سيسجل انكماشا حادا في 2020 قبل أن يتعافى في 2021، إذ يتضرر من الصدمة المزدوجة المتمثلة في جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط.

وتوقع محللون في الاستطلاع، الذي أجري في الفترة من 7 حتى 20 يوليو الجاري، انكماشا اقتصاديا شديدا بالمنطقة المنتجة لموارد الطاقة، إذ تضررت أسعار النفط على جانبي الإمداد والطلب في آن واحد. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي السعودي بنسبة 5.2 بالمئة في 2020، ثم يتعافى إلى نمو 3.1 بالمئة في العام المقبل. كما يتوقع أن يسجل اقتصاد الكويت أكبر انكماش بين دول مجلس التعاون الخليج الست بنسبة 6.1 بالمئة في 2020 ثم يسجل نموا بنسبة 2.5 المئة في العام المقبل.

ويشير متوسط التوقعات لانكماش اقتصاد الإمارات 5.1 بالمئة في 2020، ونموه 2.6 بالمئة في 2021. وتضررت السياحة، وهي مصدر رئيسي للإيرادات في إمارة دبي، كثيرا من إجراءات الإغلاق وقيود السفر.

وساءت التوقعات لقطر وسلطنة عمان والبحرين للعام الحالي، ويتوقع محللون انكماش اقتصادات الدول الثلاث 4 و4.7 و4.4 بالمئة على التوالي.

وقالت "أوكسفورد إيكونوميكس" في مذكرة بحثية "في حين يتحسن النشاط في معظم المنطقة بعد تخفيف إجراءات العزل، فإن وتيرة التعافي في النصف الثاني وما بعده قد تكون مخيبة للآمال لاسيما مع استمرار الفيروس".

المصدر: "رويترز"

11 - لبنان المُحطَّم.. الأزمة الاقتصادية تهوي بالصحة النفسية لسكان البلاد وخشية من تفاقم الانتحار

عربي بوست ترجمة تم النشر17:28 17/07/2020 AST :

يتداعى الاقتصاد، وكذلك أيضاً الصحة النفسية في لبنان المُحطَّم/ رويترز

محتويات الموضوع

انهيار الصحة النفسية واللجوء للانتحار

يأسٌ اقتصادي

الصحة النفسية والانتفاضة

"فجأة، أخذت البنوك كلَّ هذا المال"

"على مدار الأسبوع الماضي، كنت أستيقظ باكياً، لأن.. ماذا يحدث بحقِّ الجحيم؟". هذا ما قاله المخرج اللبناني جين كلود بولس، بينما كان يُخرِج سيجارةً من علبته. وأضاف لموقع Middle East Eye البريطاني: "تذهب إلى الجامعة، وتذاكر وأمامك أهدافٌ وطموحات.. ثم تعلَق في هذا الصندوق."

يجلس المخرج البالغ من العمر 28 عاماً على أعتاب مجمَّع بنايات عزارية في وسط البلد ببيروت، وهو مكانٌ شائعٌ للاحتشاد في ذروة الانتفاضة اللبنانية التي اندلعت في أكتوبر/تشرين الأول. في ذلك الوقت، يقول بولس إنه شَعَرَ بنشوة الأمل .

ومثل الكثير من اللبنانيين، كافَحَ بولس لسنواتٍ من أجل تغطية نفقاته ومن

أجل أن يشهد بلده الاستقرار الاقتصادي المنشود. والآن، أصبحت المهام الروتينية اليومية عبئاً شاقاً على بولس وعددٍ لا يُحصَى من الشباب غيره .

انهيار الصحة النفسية واللجوء للانتحار

يتداعى الاقتصاد، وكذلك أيضاً الصحة النفسية في لبنان المُحطَّم. في ديسمبر/كانون الأول، وثَّقَت وسائل الإعلام اللبنانية العديد من حالات الانتحار، بما في ذلك انتحار ناجي الفليطي في عمر الأربعين ببلدة عرسال، على الحدود الشمالية الشرقية، لأسبابٍ تتعلَّق جزئياً بالمصاعب الاقتصادية .

وبعد ستة أشهر، ساءت الأزمة الاقتصادية في لبنان، وتستمرُّ في تدمير حياة الناس بلا نهايةٍ في الأفق. فَقَدَت العملة المحلية حوالي 80% من قيمتها، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بحوالي 56%، في حين سوف تُقدَّر نسبة السكَّان تحت خط الفقر في البلاد بما يصل إلى 60% بحلول نهاية العام الجاري .

وبينما خطفت حالات الانتحار أنظار البلاد في وقتٍ سابق من الشهر الجاري يوليو/تموز، يبرز تأثير المصاعب الاقتصادية والسياسية على الصحة النفسية -وكذلك المصاعب في الحصول على دعمٍ نفسي- في الصدارة مرةً أخرى .

يأسٌ اقتصادي

"أنا مش كافر". هذه هي الكلمات التي كتبها علي الحق، ذو الـ61 عاماً، في سجِله الجنائي النظيف، الذي حمله معه إلى جانب العلم اللبناني، قبل أن يطلق النار على نفسه في شارع الحمرا الشهير في 3 يوليو/تموز. تردِّد كلماته شطراً من أغنيةٍ شهيرةٍ للموسيقي اللبناني زياد رحباني، التي تستطرد بعد ذلك: "بس الجوع كافر."

يقول شهود عيان إن الحق، بينما كان واقفاً بجانب متجر دانكن دونتس المُكتَظ، أمام مسرح مترو المدينة الشهير، صاحَ من أجل لبنان حر مستقل قبل أن يُنهي حياته بيده. في اليوم نفسه، أنهى سائق شاحنة، وهو أبٌ لطفلين، حياته في منزله جنوب مدينة صيدا .

تسبَّبَ الموت المأساوي للحق في صدمةٍ عبر لبنان. وبعد ساعاتٍ، اندلع احتجاجٌ في موقع انتحاره، للتنديد بالطبقة الحاكمة في البلاد، بينما انهمرت التعازي على الإنترنت مصحوبةً بهاشتاغ #أنا_مش_كافر .

وقالت ريما ماجد، أستاذة علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية في بيروت، لموقع Middle East Eye البريطاني: "أصبح الانتحار شكلاً مُتطرّفاً من الاحتجاج في هذه المواقف العصيبة، لكن على أيَّةِ حال فإن تدهور الصحة النفسية والانتحار نتيجتان للمشكلات الاجتماعية الأوسع ."

وبينما أوضحت ماجد أن المصاعب الاقتصادية لم تكن سبباً مؤكَّداً للانتحار، فإن "الأمر يتعلَّق بالإفقار -إدراك الناس أين كانوا وأين أصبحوا الآن ." وتقول ماجد أن الحالات الفردية، مثل انتحار علي الحق، لطالما مثَّلَت مشكلةً يصعب اعتبارها "رمزية" ونزعها من السياق -في محاولةٍ لتصوير هذه الحالات باعتبارها وقائع منعزلة بدلاً من أنها تعكس نمطاً مُقلِقاً أوسع. وقالت أستاذة علم الاجتماع: "هناك أناسٌ أكثر بكثير ينتحرون في منازلهم، لكننا لا نسمع عنهم ."

الصحة النفسية والانتفاضة

بينما يجلس بولس مستنداً إلى جدران بيروت المُغطَّاة بالشعارات الثورية المُناهِضة للحكومة، يسرد تجربته في محاولة التعامل مع صحته النفسية في

ظروفٍ متزايدة الصعوبة .

يقول المخرج الشاب لموقع" Middle East Eye: ذهبت إلى معالجٍ نفسي في العام 2016 بسبب الأزمة الاقتصادية. لم يكن بإمكاني تحمُّل تكلفة أيِّ شيء". ويضيف: "لم أرِد بيتاً فاخراً، بل حياةً عادية ولائقة ."

وحين اندلعت الاحتجاجات المُناهِضة للحكومة لأولِ مرةٍ في أكتوبر/تشرين الأول، قضى بولس كلَّ يومٍ مذاك الحين في التظاهرات. لكنه يقول إن حالته النفسية ساءت بصورةٍ كبيرة بينما تأخذ البلاد في التدهور السريع .

نادراً ما كانت تالا لاذقي، 25 عاماً، تفوّت تظاهرةً منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وقد شاركت في العشرات من حملات جمع التبرُّعات لمساعدة المحتاجين. كافَحَت العاملة بمجال الاتصالات من أجل إيجاد عملٍ مستقرٍ في السنوات الأخيرة. تقول لموقع" Middle East Eye: كانت هناك أحاديث وإشارات تحذِّرنا من أن شيئاً مثل هذا سيحدث ويستمر لسنوات، لكنني لم أتوقَّع أن نعيش في الظروف التي نحيا في ظلِّها اليوم ."

وتحاول لاذقي أن تجد عزاءً من كلِّ ذلك في قطِّها التي تسميه "أوريو" وعملها المستقل الذي تقوم به بين الحين والآخر من المنزل. لكن البنية التحتية المتداعية للبنان تظلُّ بمثابة تذكيرٍ كئيبٍ للوضع الذي تعيش فيه، واصفةً إياه بـ"السحابة السوداء". وفي الآونة الأخيرة، أدَّى نقص الوقود إلى تزايدٍ في انقطاع الطاقة عبر البلاد . أصبح الوضع المؤلِم موضوعاً متكرّراً في المحادثات بين أصدقائها المُقرَّبين، الذين استفاق كثيرون منهم من نشوى التفاؤل خلال الانتفاضة. تقول لاذقي: "يتطلَّع الناس إلى يومهم الحالي، دون وعدٍ واحدٍ بأيِّ شيءٍ في الغد ." "فجأة، أخذت البنوك كلَّ هذا المال"

بناءً على رغبتهم في مناهضة ما يسميه بولس بـ"تشويه" المتظاهرين، عَمَدَ هو وأصدقاؤه إلى تشكيل صفحة باسم" فورة "على منصة فيسبوك في أكتوبر/تشرين الأول، من أجل مشاركة أكثر القصص شغفاً لدى الناس الذين التقوهم أثناء الانتفاضة والمبادرات المختلفة التي انطلقت في الميادين العامة عبر البلاد . لكن بولس يقول إن لبنان يلبي هذا الشغف. ويقول بينما يتجوَّل أمام واجهةٍ مُهدَّمة لأحد المحال التجارية: "ليست الأزمة الاقتصادية السببَ الوحيد لكلِّ هذا، لكنها تخلق معاناةً نفسيةً لكثيرٍ من الناس الذين لم يشهدوا مثلها من قبل". ويضيف: "لقد عملوا بجدٍّ طوال حياتهم من أجل توفير القليل من المال، وفجأة أخذت البنوك كلَّ هذا المال ."

أُعيدَ فتح مطار لبنان الوحيد في 1 يوليو/تموز، وليس من المُستغرَب أن معظم تذاكر السفر إلى الخارج هي تذاكر في اتجاهٍ واحد. لجأ السكَّان المنكوبون، وبخاصةٍ الشباب، إلى محاولة تغطية نفقاتهم، في هجرةٍ أخرى، وهي قصة تتكرَّر عبر الأجيال . يُصِرُّ بولس ولاذقي على البقاء في لبنان، وقال بولس: "ليس من السهل أن تعيش مهاجراً"، مستنكراً ما يقول إنه إضفاءٌ للرومانسية على الحياة في الخارج، مضيفاً: "إنهم ينظرون إلى المهاجرين بدونيةٍ في أيِّ مكانٍ تذهب إليه في العالم". وفيما ردَّدَت لاذقي المشاعر نفسها، يساورها القلق إزاء عائلتها وأصدقائها الذين يشعرون بأنه مُقدَّرٌ عليهم أن يبدأوا حياةً جديدةً بالخارج .

https://arabicpost.net/%d8%aa%d8%ad%d9%84%d9%8a%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d8%ad%d8%a9/2020/07/17/%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8f%d8%ad%d8%b7%d9%91%d9%8e%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b2%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d9%87/

12 - أغضبت إسرائيل فتوقف الدعم.. قصة المساعدات العربية للسلطة الفلسطينية منذ نشأتها، ولماذا تشكو الآن؟

عربي بوست عدنان أبو عامر تم النشر14:32 16/07/2020 AST :

لماذا تراجع الدعم العربي للسلطة الفلسطينية

محتويات الموضوع

السلطة غاضبة

محطات من تاريخ المساعدات

الدعم المشروط بعودة دحلان

شبكة الأمان.. متى وكيف؟

ميزانية السلطة كم قدرها؟

الموافقة الأمريكية أولاً

منذ نشأة السلطة قبل 26 عاماً وهي تعتمد على المساعدات والمنحِ العربية والدولية، كالتزام وتلقّت حتى يومنا هذا 18 مليار دولار منحاً وقروضاً ومساعدات، لكن خلال الفترة الأخيرة انخفضت هذه المساعدات لأكثر من النصف، بعد المرور بعدد من المراحل والتغيرات خلال العقدين الماضين، نسردها في الفقرات التالية.

أتى ذلك بعد 10 أعوام من إقرار الالتزام العربي في البيان الختامي لاجتماع جامعة الدول العربية بدعم الموازنة الفلسطينية في القمة العربية المنعقدة بدولة الكويت عام 2010 بتفعيل شبكة أمان مالية بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي شهرياً، لمواجهة الضغوط السياسية والمالية التي تتعرض لها

القضية.

إلا أن الموقف العربي تغيّر ولم تعد الدول العربية تفي بالتزاماتها نحو السلطة الفلسطينية كما سبق، ما دفع السلطة إلى أن تنتقد موقف الدول العربية وتتهمها بالتقصير.

السلطة غاضبة

شن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وزير الشؤون الاجتماعية، أحمد مجدلاني، هجوماً على الدول العربية بسبب رفض الاستجابة لطلب السلطة الفلسطينية بتفعيل شبكة الأمان المالية، ووصف موقف الدول العربية بأنه اتساق خطير مع الضغوط الإسرائيلية والأمريكية التي تمارس على السلطة لإجبارها على القبول بصفقة القرن.

مجدلاني، المقرب من رئيس السلطة محمود عباس، يحمل إشارة عن مدى غضبها من موقف الدول العربية المتجاهل للأزمة المالية التي تعانيها، التي جاءت نتيجة تراجع إيراداتها الشهرية بسبب رفضها استلام عائدات الضرائب (المقاصة) من إسرائيل منذ آذار/مارس.

ما انعكس بشكل سلبي على قدرة الحكومة على تأمين رواتب موظفيها خلال الأشهر الثلاثة الماضية، إضافة لتزايد الضغوط التي تواجه الحكومة جراء ارتفاع معدلات الإصابة اليومية بفيروس كورونا في الضفة الغربية منذ ما يزيد عن الشهر.

تزامن هجوم السلطة الفلسطينية على الدول العربية مع ما كشفته صحيفة "إسرائيل اليوم" المقربة من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بأن السعودية والإمارات ومصر والأردن أعطوا موافقة ضمنية للمسؤولين الإسرائيليين والأمريكيين بتطبيق خطة الضم على أجزاء من الضفة الغربية، وهو ما

اعتبرته السلطة تنصلاً واضحاً من الدول العربية تجاه الفلسطينيين، وتركهم وحدهم في هذه المواجهة.

محطات من تاريخ المساعدات

منذ نشأة السلطة في 1994 وهي تتلقّى المساعدات والمنح من دول عربية وأجنبية، وخلال هذه الفترة تلقت السلطة قرابة 18 مليار دولار.

تاريخياً يمكن تقسيم مراحل الدعم المالي للسلطة الفلسطينية إلى ثلاث فترات: الأولى بدأت مع تشكيل السلطة الفلسطينية للمرة الأولى في سبتمبر/أيلول عام 1993 كإحدى نتائج اتفاق أوسلو، وكبداية لممارسة الحكم الذاتي، ثم بدأت في ممارسة مهامها الرسمية مطلع عام 1994.

ومنذ عام 1994 حتى عام 2000 مع اندلاع انتفاضة الأقصى لم تكن المساهمات العربية بالقدر الذي تنتظره السلطة الوليدة، إذ لم تكن هناك مقارنة بما قدمته بقية دول العالم، فقد وصلت قيمة ما تلتقه السلطة من مساعدات عربية قرابة 300 مليون دولار مقارنة بـ3.4 مليار دولار آتية من الدول الغربية، فضلاً عن أن الحضور السياسي للدول العربية كان هامشياً وغير مؤثر في هذه الفترة.

الفترة الثانية امتد بين عام 2000 حتى عام 2014، حينما توقفت مفاوضات التسوية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وتميزت هذه الفترة بظهور متغيرات سياسية تمثلت بحضور سياسي ومالي قوي للدول العربية.

كان أبرزها إطلاق الملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز مبادرة السلام التي تبنتها الدول العربية كأساس لمشروع السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، واستمر الحضور السياسي والمالي العربي قوياً حتى توقف مفاوضات التسوية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ووصلت قيمة ما تلقته السلطة الفلسطينية

من الدول العربية خلال هذه الفترة إلى 4 مليارات دولار.

ومع دخول العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل مرحلة القطيعة عام 2014 حتى اليوم، تميزت هذه الفترة بسعي السلطة للانضمام إلى نادي المنظمات الدولية، فتراجع الدعم الدولي والعربي للسلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ، إذ سجلت هذه الفترة أدنى مستويات الدعم الخارجي العربي منذ نشوء السلطة الفلسطينية.

محمد دحلان مثل ورقة ضغط على السلطة لفترة طويلة

الدعم المشروط بعودة دحلان

أوقفت السعودية تمويلها للسلطة خلال 2016 ولمدة 9 أشهر بعد خلافات بينها وبين الرئيس محمود عباس لرغبتها في عودة القيادي المفصول محمد دحلان إلى حركة فتح، وهو ما رفضته السلطة الفلسطينية، وتكررت الضغوط مرة أخرى عام 2018 حينما أوقفت السعودية تمويلها للموازنة الفلسطينية لمدة 3 أشهر بعد أن رفضت السلطة الفلسطينية طلب السعودية القبول بالرؤية الأمريكية للسلام .

إجمالاً تتصدر السعودية قائمة الدول العربية كأكثر المانحين للسلطة الفلسطينية منذ تأسيسها حتى عام 2019، بقيمة 3.2 مليار دولار، تليها الإمارات بقيمة 937 مليون دولار، والجزائر بقيمة 800 مليون دولار، والكويت 485 مليون دولار، وقطر 225 مليون دولار، العراق 108 ملايين دولار.

شبكة الأمان.. متى وكيف؟

تعود جذور شبكة الأمان المالية العربية إلى 2010 حين طالبت السلطة

بعقد اجتماع طارئ للدول العربية بعد قرار إسرائيل احتجاز إيرادات المقاصة نتيجة توجهها للمصالحة مع حماس، وأقرت قمة الكويت بتعهد الدول العربية بتوفير 100 مليون دولار كوديعة تمنح للسلطة كضمان لعدم انهيارها في حال احتجزت إسرائيل أموال المقاصة.

كان التزام الدول العربية محدوداً وضيقاً في تطبيق ما أقرّته قمة الكويت، حيث طالبتها السلطة بتوفير شبكة الأمان في ثلاث مناسبات، أولها في 2015 حينما احتجزت إسرائيل أموال المقاصة في ديسمبر 2014، رداً على قرار السلطة وقف مفاوضات التسوية مع إسرائيل، وكانت نسبة الالتزام بتفعيل شبكة الأمان 70%، ولمدة شهر واحد فقط.

وفي عامي 2019-2020، طالبت السلطة الدول العربية في قمة تونس بتفعيل شبكة الأمان بعد إقرار إسرائيل في 2019 لقانون يقضي باقتطاع مبلغ 138 مليون دولار من عائدات الضرائب تدفعها السلطة كرواتب لأسر الشهداء والأسرى، ولم تجد السلطة التزاماً بتطبيق هذه المطالب.

حاول "عربي بوست" الوصول لبيانات الموازنة العامة للنصف الأول من هذا العام للتعرف على حجم الدعم العربي لموازنة السلطة، إلا أن تفعيل وزارة المالية لموازنة الطوارئ أخفى البيانات المالية من على موقعها الإلكتروني.

ميزانية السلطة كم قدرها؟

لكن المحلل الاقتصادي محمد خبيصة قال لـ"عربي بوست" إن "ما وصل السلطة من الدول العربية في إطار دعم الموازنة منذ بداية 2020 هو 30 مليون دولار من السعودية، و6 ملايين دولار من قطر، حيث تتصدر السعودية قائمة الدول العربية بدعم موازنة السلطة خلال السنوات الخمس

الأخيرة بمتوسط 65 مليون دولار سنويا، تليها الجزائر 27 مليون دولار وقطر بـ20 مليون دولار ومصر بـ1.5 مليون دولار."

وأكد أن "نفقات السلطة الشهرية تقدر بـ1.2 مليار شيكل (350 مليون دولار)، وفي ظل تبعات أزمة كورونا، وما خلفته من خسائر اقتصادية أثرت على تحصيل الإيرادات الداخلية فإن تفعيل الدول العربية لشبكة الأمان قد لا يكون كافياً أمام السلطة للإيفاء بمتطلباتها، وسيظل عجز الموازنة متجاوزاً لقيمة 600 مليون شيكل شهرياً (170 مليون دولار."(

يأتي إصرار السلطة على ضرورة التزام الدول العربية بما تعهدت به بتوفير شبكة الأمان المالية في ظل ما تعانيه من أزمات متراكمة، منها اشتداد أزمة وباء كورونا في الضفة الغربية في ظل تسجيل المئات من الإصابات اليومية، وما رافق ذلك من تأثر القطاعات الاقتصادية والتجارية جراء سياسة الإغلاق التي فرضتها السلطات الفلسطينية لوقف انتشار الوباء.

هذه الأزمة الوبائية تتزامن مع أزمة مالية تعاني منها السلطة جراء تراجع إيراداتها الشهرية بسبب الأزمة السياسية بينها وبين إسرائيل الناجمة عن قرار السلطة برفض استلام أموال المقاصة منذ آذار/مارس الماضي.

تعتبر المقاصة عائدات الضرائب الفلسطينية التي تجبيها الحكومة الإسرائيلية نيابة عن السلطة على واردات الأخيرة من إسرائيل والخارج عبر المنافذ الاسرائيلية، مقابل عمولة 3%، ويبلغ معدلها نحو 700 مليون شيكل شهرياً، تقتطع منها إسرائيل 200 مليون شيكل ثمناً لخدمات يستوردها الجانب الفلسطيني من إسرائيل، خصوصاً الكهرباء، وتشكل عائدات المقاصة حوالي 60% من إجمالي الإيرادات العامة الفلسطينية.

ترامب في"القمة العربية الإسلامية الأمريكية" في الرياض 2017/ رويترز

الموافقة الأمريكية أولاً

نائل موسى، أستاذ الاقتصاد في جامعة النجاح بالضفة الغربية، قال لـ"عربي بوست" إن "المعادلة السياسية باتت واضحة المعالم وهي أن شبكة الأمان العربية لن يتم تفعيلها إلا إذا حصلت الدول العربية على الموافقة الأمريكية بتوصية إسرائيلية، لذلك في حال بقي الفلسطينيون رافضين للمخطط الأمريكي الرامي إلى تمرير صفقة القرن، وضم أجزاء من الضفة، سيبقى العرب متجاهلين لطلب السلطة تفعيل شبكة الأمان."

وأضاف أن "الدول العربية قد لا تكون ملامة في عدم تفعيل شبكة الأمان المالية؛ لأن السلطة الفلسطينية هي من كبلت نفسها باتفاق باريس الذي وضع أموال الفلسطينيين (المقاصة) رهينة للموقف السياسي الإسرائيلي."

عبدالإله الأتيرة، عضو المجلس المركزي ومستشار رئيس الحكومة الفلسطينية، قال لـ"عربي بوست" إن "السلطة طالبت في خطاب رسمي للأمانة العامة للجامعة العربية والدول العربية بشكل مباشر للإيفاء بالتزاماتها المالية لدعم موازنتها، ولم نتلق رداً بهذا الخصوص، ونعتبر هذا الموقف انعكاساً لرغبة سياسية من الدول العربية بتشجيع إسرائيل على تطبيق صفقة القرن."

وأضاف أن "الدول العربية ترى أن دعمها المالي للسلطة يمكن استثماره عبر مواقف سياسية لابتزازها، وجرّها لمربع المواجهة المباشرة مع الإسرائيليين والأمريكان من جهة، ومواجهة الشارع الفلسطيني من جهة

أخرى الذي سينفجر في وجه الحكومة في حال لم تستطع توفير متطلبات المواطنين المعيشية، وهذا أمر نرفضه، ولن نسمح بحدوثه."

https://arabicpost.net/%d8%aa%d8%ad%d9%84%d9%8a%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d8%ad%d8%a9/%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%af-%d8%b4%d8%a7%d8%b1%d8%ad%d8%a9/2020/07/17/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ad%d8%a9-%d8%aa%d9%8f%d8%ad%d8%b0%d8%b1-%d9%85%d9%86%d9%87%d8%a7%d8%8c-%d9%88%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%8a%d8%b4-%d9%8a%d9%81%d8%b1%d8%b6%d9%87%d8%a7-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d9%85/

13 - التقرير الأسبوعي لبنك عوده: تراجع مستمر لسعر صرف الدولار في السوق السوداء بعد تعميم المركزي

10تموز 2020 |

مع عودة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والتي يتقدمها ملف الكهرباء كرأس حربة، ووسط مساعٍ حكومية مستمرة للخروج بمقاربات جديدة لتوحيد أرقام خسائر القطاع المالي، ومع مبادرة السلطات النقدية لإمداد المصارف بالعملات الأجنبية تلبية للحاجات الاستيرادية، شهدت الأسواق المالية اللبنانية هذا الأسبوع تحسناً مستمراً في سعر صرف الدولار في السوق السوداء وسجلت سوق الأسهم ارتفاعاً في الأسعار وسط تراجع في أحجام التداول، بينما واصلت سوق سندات الأوروبوند مسلكها التراجعي، وفق التقرير الأسبوعي لبنك عوده. في التفاصيل، واصل سعر صرف الليرة اللبنانية تحسنه مقابل الدولار بعد أن أصدر مصرف لبنان تعميماً وسيطاً جديداً يقضي بتلبية حاجات مستوردي ومصنعي المواد الأساسية للعملات الأجنبية وفق السعر المعتمد في المنصة الالكترونية. إذ أقفل سعر الصرف على 7900 ل.ل.-8100 ل.ل. للدولار الواحد بعد ان كان قد لامس الـ10000 ل.ل.

للدولار الواحد منصف الأسبوع السابق. وفي ما يخص سوق سندات الأوروبوند، ظلت الأسعار تسلك مسلكاً تراجعياً بعد أن أشار "بنك أوف أميركا" في آخر تقرير له حول لبنان بأن ضعف سعر الصرف يزيد من مخاطر إجراء هيركات أكبر على سندات الأوروبوند اللبنانية، مشيراً إلى أن ذلك يمكن أن يدفع قيم الاسترجاع إلى نحو 15 سنتاً للدولار الواحد. وفي سوق الأسهم، ارتفع مؤشر الأسعار بنسبة 2.2% أسبوعياً بينما تراجعت أحجام التداول بنسبة 23% لتبلغ 8.8 مليون دولار.

الأسواق

في سوق النقد: ظل معدل الفائدة من يوم إلى يوم مستقراً عند 3% هذا الأسبوع وسط توافر في السيولة بالليرة في سوق النقد. في موازاة ذلك، أظهرت آخر الإحصاءات النقدية الصادرة عن مصرف لبنان للأسبوع المنتهي في 25 حزيران 2020 أن الودائع المصرفية المقيمة سجلت أول اتساع لها في غضون خمسة أسابيع، حيث زادت بقيمة 317 مليار ليرة. ويعزى هذا الاتساع بشكل أساسي إلى ارتفاع الودائع المقيمة بالعملات الأجنبية بقيمة 507 مليار ليرة، بينما تقلصت الودائع المقيمة بالليرة بقيمة 190 مليار ليرة وسط تراجع في الودائع الادخارية بالليرة بقيمة 309 مليار ليرة وارتفاع في الودائع تحت الطلب بالليرة بقيمة 119 مليار ليرة. عليه، تكون الودائع المصرفية المقيمة قد راكمت تقلصات بقيمة 14763 مليار ليرة في النصف الأول من العام 2020 نتيجة انخفاض الودائع المقيمة بالليرة بقيمة 12741 مليار ليرة وتراجع الودائع المقيمة بالعملات الأجنبية بقيمة 2022 مليار ليرة.

في سوق سندات الخزينة: أظهرت النتائج الاولية للمناقصات بتاريخ 9

تموز 2020 أن مصرف لبنان سمح للمصارف الاكتتاب بكامل طروحاتها في فئة الثلاثة أشهر (بمردود 3.50%) ففئة السنة (بمردود 4.50%) وفئة الخمس سنوات (بمردود 6.0%). إلى ذلك، أظهرت نتائج المناقصات بتاريخ 2 تموز 2020 اكتتابات بقيمة 94 مليار ليرة توزعت بين 7 مليار ليرة في فئة الستة أشهر (بمردود 4.0%) و25 مليار ليرة في فئة السنتين (بمردود 5.0%) و62 مليار ليرة في فئة العشر سنوات (بمردود 7.0%). في المقابل، ظهرت استحقاقات بقيمة 77 مليار ليرة، ما أسفر عن فائض اسمي أسبوعي بقيمة 17 مليار ليرة.

في سوق القطع: إن التحسن في سعر صرف الدولار الذي بدأت تستشعره السوق السوداء في نهاية الأسبوع السابق، استمر لهذا الأسبوع على وقع مبادرة مصرف لبنان لضخ العملات الأجنبية في المصارف اللبنانية تلبيةً للحاجات الاستيرادية للمواد الأساسية. في التفاصيل، أصدر مصرف لبنان في 8 تموز 2020 تعميماً وسيطاً رقمه 13245 يجيز من خلاله للمصارف العاملة في لبنان الطلب منه تأمين العملات الأجنبية تلبيةً لحاجات مستوردي ومصنعي المواد الأساسية والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية والمنتجات المخصصة للبيع للمزارعين، شرط أن تكون السلع التي يتم استيرادها مخصصة حصرا للاستهلاك المحلي. وقد لاقى هذا التعميم ترحيباً من قبل المتعاملين في سوق تداول العملات وهذا ما انعكس تراجعاً مستمراً في سعر صرف الدولار حيث تراوح بين 7900 ليرة لسعر الشراء و8100 ليرة لسعر المبيع في السوق السوداء في نهاية هذا الأسبوع، بعد أن كان قد لامس الـ10000 ليرة منتصف الأسبوع السابق. في موازاة ذلك، أعلن حاكم مصرف لبنان أن احتياطيات المركزي من النقد الأجنبي الصالحة للاستعمال

تبلغ حالياً زهاء 20.3 مليار دولار. في سوق الأسهم: تراجعت قيمة التداول الاسمية من 11.5 مليون دولار في الأسبوع السابق إلى 8.8 مليون دولار هذا الأسبوع، علماً أن أسهم "سوليدير" استحوذت على غالبية النشاط حيث واصل المستثمرون نقل توظيفاتهم من الأسهم المصرفية إلى الأسهم العقارية ولا سيما في ظل الأرقام المؤاتية للمبيعات التي صرحت عنها الشركة مؤخراً. عليه، قادت أسهم "سوليدير ب" أسعار الأسهم صعوداً في بورصة بيروت هذا الأسبوع، حيث قفزت بنسبة 7.1% لتقفل على 15.0 دولار. كذلك، زادت أسعار أسهم "سوليدير أ" بنسبة 5.6% إلى 14.95 دولار. وفي ما يخص الأسهم المصرفية، ارتفعت أسعار أسهم "بنك عوده العادية" بنسبة 6.8% إلى 0.94 دولار. في المقابل، تراجعت أسعار أسهم "بنك لبنان والمهجر العادية" بنسبة 5.6% إلى 3.18 دولار. وظلت أسعار أسهم "بنك بيبلوس العادية" مستقرة عند 0.45 دولار. في هذا السياق، سجل مؤشر الأسعار ارتفاعاً أسبوعياً نسبته 2.2%.

سوق سندات الأوروبوند: شهدت سندات الأوروبوند اللبنانية القصيرة إلى المتوسطة الأجل مراوحة في الأسعار هذا الأسبوع فيما سجلت بعض الأوراق الطويلة الأجل التي تستحق في العام 2028 و2029 و2031 و2035 تقلصات أسبوعية في الأسعار تراوحت بين 0.25 دولار و0.75 دولار. ويأتي ذلك متلازماً مع صدور تقرير جديد عن "بنك أوف أميركا" يشير إلى أنه بالنظر إلى المستوى المرتفع للدين بالعملات الأجنبية في لبنان، فإن التراجع الأخير في سعر الصرف من شأنه أن يخلق ضغوطاً لإجراء المزيد من الهيركات على السندات اللبنانية في حال ظلت السلطات اللبنانية تهدف إلى خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 100%. وهذا ما

من شأنه أن يدفع قيم الاسترجاع إلى نحو 15 سنتاً للدولار الواحد، وفق المصرف الأميركي. في هذا السياق، تراوحت أسعار سندات الأوروبوند اللبنانية بين 15.0 سنتاً للدولار الواحد و18 سنتاً للدولار الواحد في نهاية هذا الأسبوع.

https://www.annahar.com/article/1230859-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%87-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%84%D9%85%D8%B1-%D8%A8%D8%B9%D8%AF

14 - 879 مليون يورو خسائر الشركات العمومية الجزائرية جراء «كورونا»

الجزائر: «الشـرق الأوسـط أونلاين» الأحد - 28 ذو القعدة 1441 هـ - 19 يوليو 2020 مـ

أعلن رئيس الوزراء الجزائري عبد العزيز جراد، يوم أمس (السـبت)، أنّ التدابير الاحترازيّة المتّخذة لكبح انتشـار فيروس كورونا المسـتجدّ ألحقت "ضـرراً كبيراً" باقتصـاد البلاد التي تُعاني أيضـاً من تراجع أسـعار النفط. وقال جراد إنّ "الجزائر تشـهد وضـعاً اقتصـاديّاً صـعباً وغير مسـبوق نتيجة عوامل عدّة، خصـوصـاً الأزمة الهيكليّة الموروثة من الحكومة السـابقة، وانهيار أسـعار المحروقات، وأخيراً الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19"، حسـب مـا نقلـت عنـه وكـالـة الأنبـاء الرسـميّـة الـجزائريّـة. وجاءت تصـريحات جراد خلال اجتماع للحكومة مع الشـركاء الاجتماعيّين

والمتعاملين الاقتصـــاديّين أعلن خلاله وزير المال أيمن بن عبد الرحمن أنّ خسـائر الشـركات العمومية تجاوزت 879 مليون يورو، في وقت لم يتمّ بعد تحديد خســائر القطاع الخاصّ. وقال الوزير الجزائري إنّ هذه الخســائر سُــجّلت خصــوصــاً لدى الشــركات في قطاعَي النقل (135 مليون يورو) والطاقة (188 مليون يورو.(وكانت الحكومة الجزائريّة أعلنت مطلع مايو (أيّار) تقليص موازنة التسـيير الحكوميّة إلى النصـف بسـبب الأزمة الماليّة الشديدة التي تُهدّد البلاد نتيجة تراجع أسعار النفط.

وتوقّع صندوق النقد الدولي أن تشهد الجزائر ركوداً خلال 2020 (-5.2 بالمئة) وعجزاً في الموازنة من بين الأعلى في المنطقة بسبب انهيار أسعار النفط وفيروس كورونا المســتجدّ. واســتبعد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي والهياكل الماليّة الدوليّة، معتبراً أنّ "المديونيّة تمسّ بالسيادة الوطنيّة."

وأنشــئت الســبت لجنة مكلّفة تقييم انعكاســات فيروس كورونا على الاقتصــاد الوطني، وفق مـا أفـادت وكـالـة الأنبـاء الرســميـة. وسجّلت الجزائر خلال الأيام الأخيرة أرقاماً قياسيّة لناحية الإصابات اليوميّة بكوفيد-19 (+601 السبت). وفي المجموع، أحصت البلاد رسميّاً نحو 22 ألفاً و549 إصابة، بينها 1068 وفاة.

https://aawsat.com/home/article/2399061/879-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%88-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%C2%AB%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7%C2%BB

رابعاً ـ الاقتصاد السوري:

15 ـ قبل " قيصر" و أمريكا..هل نقصّ الأصابع التي عبثت بيننا بـ" سر الأمن الغذائي السوري" ؟؟

ناظم عيد – الخبير السوري 2020/06/17

بين الخطأ والارتكاب المبيّت كدنا نخسر الحقل والبيدر..وهذه هي الحكاية:

بقدر ما هو مفرح إلّا أنه مثير للأسف ..ذلك التقرير الذي صادفناه على موقع قناة DW الألمانية بعنوان " القمح السوري ينقذ المحصول الأميركي" ويتحدّث عن محاولات كثيرة قام بها علماء أمريكيون للعثور على حل يُنقذ المحاصيل الزراعية، وخاصة القمح، من تأثير ارتفاع درجات الحرارة وتوابعه، إلا أنهم عجزوا عن الوصول إلى نتيجة حتى اكتشفوا بذور لنبات من سورية حققت هدفهم.

فقد اكتشف الباحثون في جامعة كنساس الأمريكية أن البذور السورية Aegilops tauschii"أو "الدوسر"، هي الوحيدة التي لم تصبها الآفات والحشرات من بين 20 ألف نوع آخر من النباتات تم تدميرها بسبب تلك الآفات، في تجربة أجريت بحقل مغطى بولاية كنساس الأمريكية.

والواقع أن جرعة كبيرة من الأسف تعترينا ونحن نثير هذا الموضوع، على إيقاع الضجيج الذي يثيره دخول قانون " قيصر" حيز التطبيق.. وبالتزامن مع الأنباء المتدفقة نحونا من الشمال والتي تتحدّث عن إحراق الأميركي لمحاصيل القمح السوري، بكل ما في الإجراء من رعونة وتشفّ

..لكن من عادة القراصنة أن يلجؤوا إلى مثل هذه الإجراءات بلا تردد.

لكن ثمة ما هو أصعب في الواقع من كل ذلك، وبخصوص الإدارة الخاطئة – التي تشبه الارتكاب – للصنف التقليدي السوري الذي كان عماد إنتاج سورية من هذه المادة، وسر صمودها في وجه أعتى محاولات التجويع..والموضوع أثرناه من حوالي 14 عاماً في جريدة البعث..و احدث ما أحدثه حينها من ضجيج..لكن شيئاً لم يتغيّر على أرض الواقع.

وقد يكون من المفيد في سياق مقالنا هذا أن نعرج على بعض الإجراءات " الموجعة" التي جرت حينها..وهي سبب أزمة إنتاج القمح السوري حالياً ومنذ سنوات – حتى ما قبل الحرب – لأن النتائج تتماهي بين الخطأ والعمد، حيث لن يكون مهماً البحث في النيّات.

فلطالما كان القمح السوري ميزة مطلقة وليست نسبية، أي القمح القاسي المقاوم لكل الأمراض ولظروف الجفاف أيضاً ، وعندما أنتجت سورية 5 مليون طن ..كان هذا الصنف " القاسي" هو الرائج..وهو صنف مرغوب عالمياً للصناعات الغذائية..وهو أغلى ثمناً من القمح الطري.

في العام 2007 أو 2008 اتخذت الحكومة آنذاك قراراً خاطئاً يقضي بزراعة 70 أو 80 % من المساحات المقررة للمحصول بالقمح الطري على حساب القمح السوري القاسي، والقرار كان مثار انتقاد في جريدة البعث أيضاً، لكن القرار مرّ بهدوء، وبدأت سلسلة الأمراض، إذ مباشرة ظهر مرض الصدأ الأصفر والحبة السوداء وتسبب بمشكلة خطيرة بين مؤسسة الحبوب والفلاحين عندما أحجمت الأولى عن استلام المحصول المصاب بمرض جديد غير مسبوق..لكن الإصابات لم تغيّر قرار الحكومة بل تم الاستمرار بالخطأ..وصادف حينها أن حصلت أزمة عالمية في إنتاج القمح.. فاستفرد

التجار بالموسم، وراحت سورية تفكّر بالاستيراد لأول مرة منذ سنين وسنين.

قرار الحكومة آنذاك بني على إجراءات سابقة عمدت إليها وزارة الزراعة، بعد توطين أصناف جديدة من الأقماح الطريّة على حساب القمح القاسي السوري..بالتالي كان يجب أن تزرع جلّ المساحات بالأصناف الجديدة، والتسبب بـ "هزيمة" الصنف السوري الأصيل" وقد حصل.

الأصناف الجديدة كانت " الخبطة" التي حاولت هيئة البحوث العلمية الزراعية إحداثها آنذاك، كهيئة جديدة محدثة خرجت إلى الضوء ولا بدّ من إنجاز يسلط عليها الضوء..دون أن يعلم أحد أنها كانت الظل الخفي لـ " إيكاردا" المركز البحثي التابع للمجموعة الاستشارية الدولية المتوضع غربي حلب.

ومن المهم هنا أن نلفت إلى أنه، عندما أنتجت سورية 5 مليون طن لم يكن لدينا هيئة بحوث زراعية..بل مجرد محطة بحوث في منطقة " قرحتا" بريف دمشق ..أي لم يجر العبث بالأصناف كما فعلت هيئة البحوث..

ومنذ أن دخلت هيئة البحوث و إيكاردا على الخط تراجعت عائدات سورية من القمح بشكل ملحوظ رغم أن الادعاء كان أن الأصناف الجديدة هي أكثر إنتاجيةً.

ونؤكد أن ما نسرده من معطيات دقيق بالمطلق، وهو ما تؤكده نشرات " الفاو" التي أشارت إلى أن الإنتاجية في وحدة المساحة كانت في سورية هي الأكبر على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط ..من القمح القاسي.. وفتراجعت إلى مراتب متأخرة بعد إدخال الأصناف الجديدة " المدسوسة" من قبل إيكاردا..

سبب هذا التحول هو أن إيكاردا كان يبيع الأصناف إلى وزارة الزراعة

في سورية ..بما أن سورية ليس لديها بنك وراثي للمبادلة كما يقتضي بروتوكول التعاون المشترك.

وعلمنا لاحقاً أن "إيكاردا" كان يكافئ القائمين على وزارة الزراعة والبحوث الزراعية حينها ..على شكل بدلات " أيام حقلية" للوزير ومدير هيئة البحوث.." يومين في الشهر على الأقل بـ 500 دولار عن كل يوم."

وقد أشار تقرير قناة DW إلى أنه "وبحسب موقع منظمة أورجانك كونسيومر الأمريكية، فقد تم العثور على بذور النبات السوري على بعد 25 كيلومتر غربي مدينة حلب، على يد فريق بحثي تابع لمكتب البحوث الدولي للزراعة التابع لمنظمة الأمم المتحدة."

النتيجة أننا خسرنا أهم ميزة زراعية مطلقة كانت تنعم بها سورية.. وكادت سورية تجوع..تراجع العائد وارتفعت تكاليف الإنتاج لجهة الوقاية ومكافحة الأمراض..فلم يكن الفلاح السوري يسمع بالأوبئة التي تصيب محصوله سوى " السونة" التي كانت تتكفل مديرية الوقاية في وزارة الزراعة بمكافحتها كتقليد سنوي.

الآن قد يكون من بالغ الأهمية..التوجه نحو العودة إلى الصنف السوري القاسي المقاوم للأمراض، والمناسب للبيئة المحلية..فبعد أن " غادرنا" بات إنتاج الـ 5 مليون طن، من الذكريات والأمجاد التي نتغنى بها ولي إلا..فللحقول قول آخر أصدق إنباءً من كل الكتب.

http://syrianexpert.net/?p=50973

16 - 645 مليار ليرة إجمالي الدين الداخلي في سورية خلال 8 أشهر..

الخبير السوري: 15/ 2020/08

بلغ إجمالي الدين العام الداخلي في سورية، 645 مليار ليرة سورية، حتى تاريخه (خلال 8 أشهر)، اكتتب فيه عدد من المصارف المخوّل لها المشاركة في المزادات، إضافة لعملاء في تلك المصارف.

ويعادل إجمالي الدين العام الداخلي، حتى تاريخه، نحو 11.6% من إجمالي اعتمادات الموازنة العامة للدولة، للعام الجاري (2020)، البالغة 4000 مليار ليرة، في حين يعادل قرابة 32% من إجمالي عجز الموازنة المقدّر بمبلغ 1455 مليار ليرة.

ويتوزع الدين الداخلي للعام الجاري، على 4 مزادات، اثنين لسندات خزينة، لأجل سنتين، الأول كان في شباط الماضي، بمبلغ اكتتاب إجمالي 148.5 مليار ليرة، والثاني أعلنت نتائجه أمس، عبر الموقع الالكتروني الرسمي لمصرف سورية المركزي، إذ بلغ إجمالي الاكتتاب فيه أكثر من 150 مليار ليرة، بقليل، وهكذا يكون إجمالي الاكتتاب في سندات الخزينة لأجل سنتين نحو 298.5 مليار ليرة.

إضافة لمزادين للاكتتاب على شهادات إيداع، لأجل 6 أشهر، الأول كان في شهر آذار الماضي، بإجمالي اكتتاب بلغ 92.2 مليار ليرة، والثاني في حزيران الماضي، بإجمالي اكتتاب 74.3 مليار ليرة، أي أن إجمالي الاكتتاب في شهادات الإيداع لأجل 6 أشهر يبلغ نحو 166.5 مليار ليرة.

وتشكل الاكتتابات من قبل المصارف، فرصة لتوظيف سيولتها المرتفعة، جراء قيود الإقراض، وسط استمرار قبول الودائع، ودفع الفوائد عليها، في

حين تستخدم الحكومة الدين الداخلي لتمويل مشاريعها الاستثمارية، وغيرها، بحسب أولويات الإنفاق لديها، والحاجة للسيولة.

http://syrianexpert.net/?p=52601

17 - الخماسية عودة لسابق العهد والأرقام تتحدث

الخبير السوري: 14/ 2020/08

شكلت عودة الإنتاج في القطاع العام الصناعي خطوة هامة في طريق تطوير ولاقتصاد ودعمة وتمكنت الكثير من مؤسسات وشركات هذا القطاع من نالعودة للعمل بشكل كلي أو جزئي ..الشركة المتحدة للصناعة الخماسية حقيق إنجازاً وتقدماً كبير في استعادة أكثر من ٨٠% من نشاطها الذي تم تخريبه وتدميره على يد العصابات الإرهابية المسلحة ،وبفترة قصيرة جدا قياسا لحجم التخريب الذي تعرضت له وذلك بفضل جهود وخبرات الكادر الإداري والعمالي في الشركة والدعم المقدم من قبل المؤسسة النسيجية ووزارة الصناعة لإعادة الشركة إلى أفضل مما كانت عليه قبل الحرب الأمر الذي انعكس زيادة في إنتاجية الشركة.

مدير عام الشركة مصطفى هلال أكد أن الشركة تقوم حاليا باستكمال تأهيل ما تبقى من أنوال النسيج لإدخالها جميعا في الإنتاج، مبينا أن عدد الأنوال الموضوعة بالخدمة بلغ ٨٦ نولاً مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك زيادة ملحوظة في الإنتاج عن السنة الماضية حيث بلغت كمية الإنتاج منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه ١،٧٢٤ مليون متر.

وأوضح هلال انه ولدعم العملية الإنتاجية تم تعيين 24 عامل إنتاج بعقود

مهنية سنوية على خطوط الإنتاج، منوها أن كافة آلات الزوي العشرة تعمل بطاقة إنتاجية جيدة تلبي الطلبات الواردة من الشركات المماثلة حيث بلغت كمية الإنتاج ٤١٤ طنا من النمر المختلفة.

وبين أن قسم القطن الطبي لم يتوقف عن الإنتاج خلال فترة الحرب وبقي يعمل لتأمين حاجيات المشافي العامة والخاصة، مشيرا أن كافة آلات القطن الطبي تعمل بشكل جيد وان معاناة هذا القسم تكمن في قلة المادة الأولية (العوادم) وعليه تمت مخاطبة المؤسسة النسيجية بهدف تأمين العوادم من الشركات الأخرى التابعة للمؤسسة لضمان عدم توقف العملية الإنتاجية، مشيرا أن هذا القسم أنتج منذ بداية العام وحتى تاريخه ٩٨ طناً، و5،229 مليون قطعة من الأربطة على الرغم من الظروف الراهنة والإجراءات المتخذة للتصدي لفيروس كورونا وتعليق الدوام لعدد من العاملين في الشركة الا ان العملية استمرت بنفس الوتيرة.

وقال إن الشركة حققت قيمة مبيعات بلغت منذ بداية العام وحتى تاريخه ١،٥ مليار ليرة وهي تتابع تنفيذ العديد من الارتباطات مع جهات مختلفة من القطاعين العام والخاص تقدر قيمتها بأكثر من ملياري ليرة.

وفي مجال الخطة الاستثمارية أوضح هلال أن تمت المصادقة على مشروع تأهيل آلتي جكر لقسم المصبغة بقيمة ٥٢ مليون ليرة، وإعطاء أمر المباشرة للبدء بالتنفيذ والإعلان عن شراء محولة كهربائية للمرة الثانية وبالسرعة الكلية لدعم المنظومة الكهربائية في الشركة بما يعود إيجاباً بزيادة العملية الإنتاجية، وورود عرض وحيد وحاليا تتم دراسته الفنية بالإضافة إلى تنفيذ مشروع تأهيل وتشغيل آلة الرام في قسم المصبغة بمبلغ ٨٣،٥مليون ليرة وذلك ضمن الخطة الاسعافية للعام ٢٠١٩ حيث تم تأهيل الآلة وبدأت

عمليات تحميل الشادر وتجهيز القاظانات للقيام بعملية قصر الشاش ليتم بذلك الاستغناء عن التحميل والقصر في الشركات المماثلة، مبينا أن ذلك يحقق زيادة في إنتاجية الأقمشة الجاهزة وتوفير في الوقت وتحقيق زيادة بالقيمة المضافة، منوها أن كميات الإنتاج من الأقمشة المحملة والشاش المقصور خلال هذه الفترة بلغت ٣٦٥ ألف متر تقريبا.

وكشف عن سعي الشركة خلال الفترة القادمة وضمن خطتها الاستثمارية لتأهيل عدد من آلات المصبغة (المطبعة +المحطة العاشرة تكييف) وأنوال الجاكار التي تم نقلها من شركة المغازل وذلك ضمن الخطة الاسعافية للعام الجاري حيث سيتم العمل على إنتاج أصناف جديدة ومتنوعة تحقق ريعية للشركة http://syrianexpert.net/?p=52612

18 - عشر ملفات اقتصادية ساخنة تنتظر الحكومة القادمة :

تنتظر الحكومة القادمة عشر ملفات ساخنة يجب ايجاد حلول حقيقية لها وان التسويف والمعالجات السابقة الخاطئة جعلها تنفجر وتشكل خطر استراتيجي على الاجيال القادمة وتنذر بتحولنا الى دولة فاشلة بشكل دائم (لا سمح الله) وهذه الملفات هي:

1 - ملف الرواتب والأجور في القطاع العام الذي ادى ويؤدي نتيجة انخفاض الاجور الى زيادة الفساد وهجرة الكفاءات لدرجات كبيرة، واسهل حل لهذا الملف بناء نظام حكومي لا مركزي يعطي صلاحية لكل مركز يأخذ رسوم قليلة او يقدم خدمات عاجلة للمراجعين مقابل رسوم. تستخدم هذه الرسوم لزيادة الاجور، اضافة الى اعطاء صلاحيات للقطاع الإنتاجي باعطاء حوافز واجور عالية مقابل زيادة الإنتاجية والربحية وتخفيض المصاريف،

ان تغيير عقلية التعامل مع الموظف من نفقة الى شريك في الربح سيؤدي الى زيادة الكفاءة وانخفاض الفساد والرشاوي بشكل كبير جدا.

2 - ملف المحافظات: حجم الفساد والفوضى والرشاوي في البلديات وغياب العدالة والتنمية والخدمات سبب ازمات مجتمعية خانقة على الدولة والمجتمع وان تغيير الية تعيين البلديات من تعيين خارجي ومركزي الى انتخاب ولا مركزي ومبني على برامج أداء وشفافية ومحاربة فساد سيشكل جسر حقيقي لنهضة مناطقية عادلة تشكل سببا اساسيا لزوال الحقد والخلاف بين المناطق. فكل منطقة مسؤولة عن تنمية نفسها بشكل شفاف من إيرادات وتبرعات هذه المنطقة ويتم محاسبة الفاسدين منهم بشكل شفاف.

3 - ملف الصناعة: ان عدم دعم الحكومة السابقة للصناعة من خلال الرسوم والضرائب والنفقات المستورة واتهامها بشمل مستمر انها سبب الغلاء (وليس ارتفاع سعر صرف الدولار) سبب لتقلص الصناعة وهي على ابواب انهيار وخاصة الصناعات خارج قطاع الاغذية والمنظفات، فيجب البدء بدعمها بشكل حقيقي ويرتبط الدعم بعدد العمال وقيمة الرواتب وانتاجها وقيمة صادراتها وقيمة مبيعاتها المحلية(التي خفضت المستوردات) واستثماراتها، وبالتالي البدء بتشجيع الصناعة على زيادة الاجور والرواتب والمبيع والتصدير والاستثمار.

4 - ملف رجالات المال: وهو الأصعب ويرتبط معالجته حسب صلاحيات الحكومة والاهمية النسبية لكل رجل من رجالات المال، حيث ظهر أثرياء حرب في سوريا بشكل كبير جدا وهم يسيطرون تقريبا على كثير من مفاصل الاقتصاد، عملية معالجة ملفهم من أصعب العمليات فهم اصحاب نفوذ كبير للاسف ولديهم المال الكثير، وبنفس الوقت الاقتصاد ينهار ولا يقوموا بدورهم

الحقيقي في دعم الليرة ودعم الصناعة، ويجب على اقل تقدير بناء علاقة مفيدة للاقتصاد معهم بحيث يتم إدخالهم للاقتصاد الحقيقي (وليس الفنادق والمولات والسياحة والاعلام واحتكار الاستيراد والتهريب) والاستفادة من اموالهم في بناء الصناعة والتعليم.

5 - ملف هجرة العقول نتيجة انخفاض الاجور والتجنيد الإجباري لفترات طويلة (تصل الى عشر سنوات)، وابناء الأغنياء اما دفعوا رشاوي للهروب من الخدمة او هاجروا، واصحاب العقول والشهادات يؤمنون بعثات ومنح لتكملة الدراسة في الخارج. وبالتالي غياب البدل الداخلي لم يساهم باجبار هؤلاء على الخدمة بل ساهم بهجرة الأموال وهجرة العقول

6 - ملف التعليم : حيث تراجع التعليم في سوريا بشكل كبير نتيجة انخفاض رواتب الأساتذة والدكاترة بشكل كبير جدا وازدياد الفساد واصحاب النفوذ وضعف القضاء وبالتالي تعتبر اعادة اعتبار التعليم واهمية المعلم وقدسيته ومكانته وتحسين دخله ورفع كفاءته اهم وظيفة لايقاف تدهور المجتمع وانهيار قيمه والسعي لاعادة بناء المجتمع من جديد بإذن الله

7 - ملف القضاء والخطف والاختفاء: حيث يعتبر من اصعب الملفات ويجب البدء به من أجل اعادة اهمية القضاء والعدل ومعالجة متوازنة ومتأنية لكثير من الحالات المظلومة والتي لم تحمل السلاح لكي نساهم جميعا باعادة الاقتصاد بمناخ استثماري أفضل بإذن الله.

8 - ملف الاعلام: رفع سقف الحرية بالاعلام واستضافة اشخاص اصحاب رأي واعطائهم مساحة للتعبير عن رأيهم لأن الإعلام وظيفته البناء والإصلاح ولا يوجد بناء بدون اخطاء لكن عملية التعتيم على الاخطاء ومعاقبة من يقوم بمحاربة الفساد هي التي تؤدي الى تراكم الاخطاء وصعوبة

عملية الاصلاح .

9 - ملف البنك المركزي والسياسة النقدية: ان عملية تغييب دور السياسة النقدية وتحويلها للاقراض لرجال المال الامر الذي ساهم بتراجع قيمة الليرة الحاد ومن ثم ايقاف التمويل على الصناعة الذي سينذر بدخول كساد حاد يجعلنا ننادي بفصل السياسة النقدية عن السياسات الاقتصادية الاخرى واعادة ظورها ووظيفتها الحفاظ على قيمة الليرة وسعر الصرف وتثبيت الاسعار و اي دور اخر في المرحلة الحالية سيؤدي الى مزيد من التدهور الاقتصادي والنقدي

10 - ملف السياسة المالية: تحويل السياسة المالية الى جباية وزيادة الضرائب والرسوم ادى الى هروب الاموال وزيادة الفساد وبدل ذلك يجب اصلاح نظام الضرائب واعادة توسيع الشرائح الضريبية بحيث تشجع الجميع على دفع الرسوم والضرائب بدل من التهرب الضريبي.

(اشكر مسبقا جميع الاخوة لعدم تحميل هذه المقالة اي بعد سياسي فهي مقالة تحتوي على رأي اقتصادي صرف نقدمه لاعضاء الحكومة لعل هناك من يستفيد ونبني الوطن من جديد بإذن الله).

منقول من صفحة الدكتور رازي مُحي الدين ع الفيسبوك

19 - حديث الأربعاء الاقتصادي رقم (91( )عنق الزجاجة(

بلغة بسيطة يفهمها الجميع المطلوب من الاقتصاد السوري أن يخرج من عنق الزجاجة التي دخل بها مع بدء التعافي وانتهاء الأزمة وأدت لتفاقم حالة اقتصادية متناقضة وغريبة في آن معاً وهي ما يُعرف مصطلحاً (بالركود التضخمي) فالتضخم الذي نجم عنه ارتفاع الأسعار يصاحبه عادةً انتعاش

وزيادة في المبيعات إلا أنه وفي الحالة السورية صاحب ارتفاع الأسعار ضعفاً شديداً في مبيعات أغلب السلع ولم يقتصر ذلك على السلع غير الأساسية أو الكمالية بل طال أيضاً العديد من السلع الأساسية وحتى الغذائية منها وأصبح هناك قائمة أولويات قاسية لدى أغلب الأفراد والغريب أن الكتلة النقدية المتداولة والتي فاقت احتياجات الكتلة السلعية لم تكن في مستوى التوزيع المتوازن بين الطبقات الاجتماعية التي ازدادت فيها مستويات خط الفقر على حساب الطبقة الوسطى التي غالباً ما تكون المنفق الأساسي على السلع والخدمات في الأسواق مما أدى لدخول غالبية الأسواق في حالة جمود شديدة لم تشهده الأسواق السورية من قبل.

وبلغة بسيطة أيضاً يتمثل الحل في هذه المرحلة بزيادة دخول أصحاب الطبقات المتوسطة أولاً لتشجيعها على الإنفاق والادخار وبدء الاستثمار في مشروعات صغيرة مدّرة للدخل وقادرة على استيعاب عمالة الطبقات الفقيرة والمعدمة واستيعاب أصحاب المهن والحرف في مشروعات ذات قيم مضافة أكبر.

أما ارتفاع الأسعار فهو كابح إذا كان مرتفعاً ومفاجئاً لأغلب الأعمال ومرهقاً للدخول وهنا تكمن الحاجة في اتخاذ إجراءات التحكم بالكتلة النقدية والتركيز على الموارد الحقيقية وتقليل الاعتماد على التمويل بالعجز وجعله آخر الحلول وليس أولها وأسهلها ولكن ما هي هذه الموارد الحقيقية والوسائل الكفيلة بالخروج من عنق الزجاجة لنتحدث عن بعضها مثلاً:

-ضرائب خفيفة ولكنها حقيقية على جميع شرائح أصحاب الدخول والبحث عن جميع المطارح الضريبية غير المعلنة.

-الاستفادة من ثروات تمتلكها سورية وغير مستثمرة منها الطاقات

المتجددة والأراضي الشاسعة غير المستثمرة.

-تصنيع بدائل المستوردات أمر مهم على المستوى قريب الأجل كونه يخفف من فاتورة الاستيراد ونزيف القطع الأجنبي ولكنه ينبغي أن يتحول إلى تصنيع تنافسي قابل للتصدير للأسواق الخارجية على المستوى المتوسط والبعيد.

-مكافحة جميع أشكال الهدر والفساد وتحسين أداء وكفاءة المؤسسات العامة لتكون رافداً للاقتصاد لا عبئاً عليه.

-ضرورة الاعتماد على تشريعات وإجراءات متطورة ومرنة وقابلة للتعايش مع ظروف الأسواق وأوضاع الاقتصاد المحلي.

-الاستفادة من كل مورد محلي متاح على الأرض السورية وتحويله لميزة تنافسية وخلق أكبر قيم مضافة منه والأمثلة الجغرافية والمادية والزراعية والصناعية والخدمية أكثر من أن تُعد وتحصى.

-العبور الآمن للاقتصاد السوري نحو اقتصاد سوق تنافسي يعتمد التنمية المستدامة وتنتقي فيه جميع مراكز الاحتكار وعناصر المركزية المرهقة.

-اعتماد سورية كفضاء حر لتوطين المشروعات الاستثمارية الصغيرة والتي تتمتع بظروف عمل آمنة ومربحة ومفتوحة وحدود دنيا من الضرائب والجمارك والرسوم.

-الضرائب وسيلة لتحقيق غايات وليست غاية بحد ذاتها فإذا انتفت الغاية فلا معنى لها وعند تدني الدخل الفردي لأقل من الحد الأدنى للمعيشة عندها تكون للضريبة آثاراً سلبية على صعيد الاستهلاك والادخار والدخل القومي.

-ضبط المنافذ الجمركية وتعديل التعرفات الجمركية لتناسب مع أولويات الاستهلاك وتوفر الإنتاج المحلي.

إنها مجموعة من الطروحات الاقتصادية بلغة بسيطة لعلها تكون وصفة اقتصادية جديرة بالاهتمام. دمشق في 2020/8/5.

كتبه: د. عامر خربوطلي العيادة الاقتصادية السورية فيسبوك

20 - ماذا سيحدث في الجلسة الافتتاحية لمجلس الشعب ؟

الخبير السوري: 2020/08/09

أصدر وزير الإدارة المحلية والبيئة، حسين مخلوف تعميماً أوعز فيه لكل المحافظين في المحافظات -بناء على طلب خطي من مجلس الشعب- إبلاغ أعضاء مجلس الشعب المنتخبين للدور التشريعي الثالث الوجود في مبنى المجلس صباح يوم الاثنين القادم لحضور الجلسة الافتتاحية لهذا الدور وأداء القسم الدستوري، بناءً على مرسوم رئيس الجمهورية الذي دعا فيه المجلس للانعقاد في هذا اليوم.

من جهته، أكد أمين سر مجلس الشعب للدور التشريعي الثاني، رامي صالح أنه يترأس الجلسة الافتتاحية أكبر الأعضاء سناً ويتم اختيار أصغر عضوين لتولي منصب أميني سر، حتى يتم انتخاب مكتب جديد للمجلس الذي سوف يتم في نفس الجلسة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح صالح أنه في الجلسة الافتتاحية سوف يؤدي الأعضاء القسم الدستوري كل واحد منهم على حدة، مؤكداً أنه في حال تغيب أعضاء عن الجلسة لعذر معين فإنه يحق لهم القسم في أي جلسة يحضرونها وفق النظام الداخلي للمجلس.

صالح بين أنه بعد أداء القسم يتم فتح باب الترشح لانتخاب مكتب جديد

للمجلس، والمكون من «رئيس المجلس ونائبه وأميني السر والمراقبين»، مؤكداً أن باب الترشح مفتوح لكل الأعضاء وستكون الانتخابات وفق آلية شفافة وعلنية وأمام الجميع.

وفيما يتعلق بموضوع الإجراءات الوقائية التي سوف يتم اتخاذها في الجلسة، أكد صالح أنه سوف يتم توزيع الكمامات على الأعضاء ليلبسوها، لكن لا يمكن إلزامهم بذلك، مضيفاً: المجلس سوف يستثمر كل الإمكانيات المكانية واللوجستية ويتخذ كل الإجراءات اللازمة لحماية الأعضاء، وفق كل المتطلبات الصحية من ناحية التباعد المكاني والتعقيم والكمامات، حتى تحقق هذه الجلسة هدفها.

وأشار صالح للوطن أنه سوف يتم استخدام شرفة المجلس إلى جانب القبة حتى يمكن تحقيق التباعد المكاني بين الأعضاء، مضيفاً: لا يمكن تحقيق التباعد المكاني من دون استخدام الشرفة. http://syrianexpert.net/?p=52451

خامساً - أخبار اقتصادية قصيرة:

1 - اقتصاد بريطانيا يبدأ التعافي بعد تراجع قياسي

وكالات – أبوظبي 14 ايوليو 2020 -

ظهرت أولى بوادر التعافي على الاقتصاد البريطاني بعد التراجع القياسي جراء تأثره بأزمة كوفيد-19 في مايو الماضي، حيث بدأ النشاط الاقتصادي ينتعش مع بدء تخفيف إجراءات العزل العام، غير أن معدل التعافي أقل من توقعات خبراء الاقتصاد. ووفقا لمكتب الإحصاءات الوطنية فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي زيادة بنسبة 1.8 بالمئة في مايو الماضي، وهو ما يقل عن جميع التوقعات، بحسب خبراء اقتصاد، وذلك بعدما سجل تراجعا قياسيا وصل إلى 20.3 بالمئة في أبريل. وفي ثلاثة شهور، حتى مايو، انكمش الاقتصاد البريطاني بنسبة 19.1 بالمئة كما تراجع بنسبة 24 بالمئة على أساس سنوي، بحسب ما ذكرت وكالة رويترز. وجاء الانتعاش الضعيف بقيادة نمو نسبته 0.9 بالمئة فقط في قطاع الخدمات البريطاني الكبير، فيما شهدت الخدمات المتخصصة والعقارات التجارية والبرمجة الإلكترونية ضعفا.

https://www.skynewsarabia.com/business/1360874-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-

2 - بعد انخفاضة الملحوظ.. الترقب يسود أسواق الذهب..

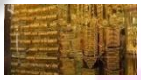

المصدر : الثور 2020/06/12

يشهد سوق الذهب حالة من الترقب بعد الانخفاض الملحوظ الذي شهدته أسعار الذهب خلال اليومين الماضيين فقد وصل سعر غرام الذهب اليوم عيار

21 مبيع 79000 ل.س وشراء 78500ل.س وسعر الغرام عيار 18 مبيع 67714 ل.س وشراء 67214 ل.س.

الا أن ذلك لم يؤثر على حركة السوق، التي تشهد حالة من الركود في البيع والشراء حسب رأي أصحاب المحلات الذين التقت بهم "الثورة أون لاين" فحسب رأيهم بأن السوق يشهد حالة هدوء بشكل عام "ما في بيع ولا شرا "، وذلك نظرًا للحالة الاقتصادية وغلاء أسعار المواد الغذائية والسلع التجارية والأدوية، وهي تعد أساسيات حياة المواطن، في حين يعد الذهب من الكماليات.

ويضيف أصحاب المحلات :إن النقابة مغلقة منذ ثلاثة أشهر وهذا الأمر له دور كبير في تعطيل حركة البيع. http://syrianexpert.net/?p=50825

3 - 305 مليارات ليرة حصاد .. "النسيجية"

المصدر : البعث 2020/06/13

أكد المدير العام للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية الدكتور نضال عبد الفتاح أن الإجراءات التي تمّ اتخاذها مؤخراً أثمرت عن عقود تسويقية مع الجهات العامة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 305 مليارات ليرة، معظمها يتركز في شركات تجارية عدة "الصناعية المتحدة الخماسية – الدبس – شركة الألبسة الجاهزة وسيم" إضافة إلى شركتي النايلون والجوارب.

وأضاف عبد الفتاح أنه يتمّ حالياً دراسة إمكانية دخول ميدان التقسيط، وبيع ذوي الدخل المحدود خاصة خلال الأعياد، إضافة إلى دراسة إقامة منافذ بيع في كل شركة، إلى جانب دراسة عودة الشركات للبيع الآجل من أجل

زيادة مبيعات المؤسسة وشركائها، والأهم العمل على دراسة استثمار الصالات ووضع خطة لتخفيض تكاليف الإنتاج وغيرها من الإجراءات التي تسمح بتطوير عمل الشركات التابعة. وبناءً عليه فقد تمّ اتخاذ العديد من الإجراءات وجّهت بها المؤسسات شركاتها بالتنفيذ الفوري، ولاسيما لجهة تأمين السلع الأساسية للمواطنين بما يعزّز الدور الإيجابي لوزارة الصناعة في عمليات التدخل الإيجابي في السوق المحلية، حيث قامت شركة وسيم للألبسة الجاهزة بتوجيه صالات البيع لها للقيام بحملة ترويجية لمنتجات الشركة ومنح حسومات على المواد المبيعة فيها بمقدار 15% على قيمة الفاتورة التي تخرج من الصالة، والحال ذاتها ينطبق على شركة النايلون التي قدّمت حسومات تصل نسبتها إلى أكثر من 10% على المبيعات.

http://syrianexpert.net/?p=50847

4 - الحصة الأكبر في السوق المصرفية خلال الأزمة للمصارف الإسلامية الثلاثة

الخبير السوري: 2020/07/16 المصدر : الوطن

قال رئيس قسم إدارة التمويل في بنك الشام غياث أبو شامة: «إن الحصة الأكبر في السوق المصرفية خلال سنوات الأزمة كانت للمصارف الإسلامية الثلاثة.»

وخلال ندوة الأربعاء التجاري أكد رئيس قسم التدقيق الشرعي في بنك الشام، طلال الرفاعي أن المصارف الإسلامية هي جزء صغير جداً من الاقتصاد الإسلامي، الذي هو اقتصاد حياة متنوع.

وبيّن أن المصرف الإسلامي هو مؤسسة ربحية، وليس جمعية خيرية، إذ

يظن كثيرون أن المصارف الإسلامية يجب أن تتبرع، وألا تأخذ أرباحاً، في حين هي مثلها مثل أي تاجر، الهدف من إنشائها الربح.

ولفت إلى أن بعض المصارف الإسلامية تلجأ اليوم إلى إنشاء شركات مقاولات، مؤكداً أنه يحق للمصارف الإسلامية قانونياً العمل في التجارة والاستثمار، في حين لا يحق ذلك للمصارف التقليدية.

وأشار إلى أن المصرف الإسلامي في سورية يستطيع أن يتملك ويشتري ويبيع، في حين أن المصرف التقليدي لا يستطيع ذلك، موضحاً أن المصرف المركزي يحاسب المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية قانونياً، فعلى سبيل المثال إذا اشتغل المصرف التقليدي في المرابحة فإن المصرف المركزي يحاسبه، وإذا قدّم المصرف الإسلامي قرضاً بفائدة يُحاسب من قبل المصرف المركزي. http://syrianexpert.net/?p=51739

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***